|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | WIPO-A-B&W | **A** |
| A/55/7 | | |
| الأصل: بالإنكليزية | | |
| التاريخ: 4 أغسطس 2015 | | |

جمعيات الدول الأعضاء في الويبو

سلسلة الاجتماعات الخامسة والخمسون

جنيف، من 5 إلى 14 أكتوبر 2015

التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2014

من إعداد الأمانة

1. تحتوي هذه الوثيقة على التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2014 (الوثيقة WO/PBC/24/8)، وهو مطروح على لجنة الويبو للبرنامج والميزانية (اللجنة) في دورتها الرابعة والعشرين (14 إلى 18 سبتمبر 2015).
2. وسترد أية قرارات للجنة بشأن تلك الوثيقة في قائمة القرارات التي اتخذتها لجنة البرنامج (الوثيقة A/55/4).

[تلي ذلك الوثيقة WO/PBC/24/8]

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | WIPO-A-B&W | **A** |
| WO/PBC/24/8 | | |
| الأصل: بالإنكليزية | | |
| التاريخ: 10 يوليو 2015 | | |

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الرابعة والعشرون

جنيف، من 14 إلى 18 سبتمبر 2015

التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2014

من إعداد الأمانة

1. أحيلت البيانات المالية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 إلى لجنة البرنامج والميزانية وفقاً للمادة 11.8 من النظام المالي ولائحته التي تنص على أن تفحص لجنة البرنامج والميزانية البيانات المالية وتقارير مراجعة الحسابات الصادرة فيها وأن تحيلها إلى الجمعية العامة مع التعليقات والتوصيات حسب الاقتضاء.
2. وأعدت البيانات المالية لسنة 2014 وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ووافقت الدول الأعضاء، في الدورة الثالثة والأربعين للجمعيات المعقودة في الفترة من 24 سبتمبر إلى 3 أكتوبر 2007، بشكل مبدئي، على أن تعتمد الويبو المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول سنة 2010 (الوثيقة A/43/5). وتعتبر البيانات المالية لسنة 2014 المجموعة الخامسة من البيانات المالية التي أعدت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
3. ويرد تقرير المراجع الخارجي للحسابات عن مراجعة البيانات المالية لسنة 2014 مصحوباً بتوصياته وردود الأمانة عليها في الوثيقة WO/PBC/24/5.
4. وفيما يلي النص المقترح لفقرة القرار.

أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة والجمعيات الأخرى للدول الأعضاء في الويبو بالموافقة على التقرير السنوي المالي والبيانات المالية لسنة 2014 (الوثيقة WO/PBC/24/8).

[تلي ذلك البيانات المالية لعام 2014]

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية

للسنة المنتهية في31 ديسمبر 2014

**قائمة المحتويات**

الصفحة

[**التقرير المالي السنوي** 2](#_Toc362519085)

[مقدمة 2](#_Toc362519086)

[مناقشة البيانات المالية وتحليلها 2](#_Toc362519087)

**البيانات المالية**

[البيان المالي الأول –](#_Toc362519088) [بيان الوضع المالي 27](#_Toc362519089)

[البيان المالي الثاني –](#_Toc362519090) [بيان الأداء المالي 28](#_Toc362519091)

[البيان المالي الثالث –](#_Toc362519092) [بيان التغييرات في صافي الأصول 29](#_Toc362519093)

[البيان المالي الرابع –](#_Toc362519094) [بيان التدفق النقدي 30](#_Toc362519095)

[البيان المالي الخامس –](#_Toc362519096) [بيان مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية – الإيرادات 31](#_Toc362519097)

[البيان المالي الخامس -](#_Toc362519096) [بيان مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية – المصروفات 21](#_Toc362519097)

[ملاحظات على البيانات المالية 24](#_Toc362519098)

[*الملاحظة 1: أهداف المنظمة وميزانيتها* 33](#_Toc362519099)

[*الملاحظة 2: السياسات المحاسبية المهمة* 34](#_Toc362519100)

[*الملاحظة 3: السيولة وما يعادلها* 41](#_Toc362519101)

[*الملاحظة 4: الحسابات المدينة والمبالغ المدفوعة مقدّماً والمبالغ المدفوعة قبل استحقاقها* 42](#_Toc362519102)

[*الملاحظة 5: قوائم الموجودات* 43](#_Toc362519103)

[*الملاحظة 6: المعدات* 44](#_Toc362519104)

[*الملاحظة 7: الملكية الاستثمارية*](#_Toc362519105) 45

[*الملاحظة 8: الأصول غير المادية* 46](#_Toc362519106)

[*الملاحظة 9: الأراضي والمباني* 47](#_Toc362519107)

[*الملاحظة 10: أصول أخرى غير متداولة* 50](#_Toc362519108)

[*الملاحظة 11: الحسابات الدائنة* 51](#_Toc362519109)

[*الملاحظة 12: مستحقات الموظفين* 51](#_Toc362519110)

[*الملاحظة 13: التحويلات المستحقة الدفع* 58](#_Toc362519111)

[*الملاحظة 14: المبالغ المستلمة قبل استحقاقها* 60](#_Toc362519112)

[*الملاحظة 15: القروض* 61](#_Toc362519113)

[*الملاحظة 16: المخصصات* 61](#_Toc362519114)

[*الملاحظة 17: الخصوم الأخرى* 62](#_Toc362519115)

[*الملاحظة 18: الأصول والخصوم المحتملة* 62](#_Toc362519116)

[*الملاحظة 19: عقود الإيجار* 63](#_Toc362519117)

[*الملاحظة 20: معاملات بين أطراف مترابطة* 64](#_Toc362519118)

[*الملاحظة 21: الأموال الاحتياطية ورصيد الأموال* 65](#_Toc362519119)

[*الملاحظة 22: التوفيق بين بيان مقارن للميزانية (البيان المالي الخامس) وبيان الأداء المالي (البيان المالي الثاني)* 66](#_Toc362519120)

[*الملاحظة 23: الإيرادات* 68](#_Toc362519121)

[*الملاحظة 24: المصروفات* 69](#_Toc362519122)

[*الملاحظة 25: الأدوات المالية* 70](#_Toc362519123)

[*الملاحظة 26: مكاسب وخسائر متعلقة بسعر صرف العملات* 75](#_Toc362519124)

[*الملاحظة 27: أحداث طرأت بعد تاريخ تقديم التقرير المالي* 76](#_Toc362519125)

[*الملاحظة 28: إعداد تقارير القطاعات*](#_الملاحظة_28:_إعداد) 76

[المرفق الأول -](#_Toc362519126) [بيان الوضع المالي بحسب كل نشاط [غير مراجع] 79](#_Toc362519127)

[المرفق الثاني -](#_Toc362519128) [بيان الأداء المالي بحسب كل نشاط [غير مراجع] 80](#_Toc362519129)

[المرفق الثالث -](#_Toc362519130) [حسابات خاصة بحسب مساهمة المانحين 81](#_Toc362519131)

[المرفق الرابع - الإكراميات المدفوعة من الويبو 82](#Annex4)

**التقرير المالي السنوي**

# مقدمة

1. ترفع البيانات المالية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 إلى جمعيات الدول الأعضاء في الويبو وفقاً للمادة 7.6 من النظام المالي ولائحته. وأعدت هذه البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهي المجموعة الخامسة من البيانات المالية التي تعد وفقاً لتلك المعايير عقب تطبيقها في الويبو ابتداء من الأول من يناير 2010.
2. ويرفع أيضاً تقرير مراجع الحسابات الخارجي حول التدقيق في البيانات المالية لسنة 2014 بالإضافة إلى رأيه في البيانات المالية، إلى جمعيات الدول الأعضاء في الويبو كما نصت على ذلك المادة 11.8 والمرفق الثاني من النظام المالي ولائحته.
3. ويتضمن هذا التقرير المالي السنوي البيانات المالية إلى جانب مناقشة البيانات المالية وتحليلها.

# مناقشة البيانات المالية وتحليلها

1. يعرض هذا القسم من تقرير الويبو المالي السنوي مناقشة وتحليل عمليات المنظمة وبيئتها، وأهدافها واستراتيجياتها المالية، وأدائها ووضعها الماليين خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014. وليست هذه المناقشة والتحليل جزءاً من بيانات الويبو المالية؛ ولكن ينبغي قراءتها مع بيانات الويبو المالية الواردة في الصفحات من 27 إلى 78.

**عرض عمليات الويبو وبيئتها**

1. الويبو هي المنتدى العالمي للخدمات والسياسات والمعلومات وأشكال التعاون المرتبطة بالملكية الفكرية. وهي إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وتضم 188 دولة عضواً.
2. وتهدف المنظمة إلى الاضطلاع بدور ريادي في وضع نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية يُفسِح المجال للابتكار والإبداع تحقيقاً للنمو الاقتصادي والاجتماعي الثقافي في جميع البلدان. وترد ولايتها وهيئاتها الرئاسية وإجراءاتها التنظيمية في اتفاقية الويبو التي أنشئت بموجبها الويبو في عام 1967.
3. وتحدد الدول الأعضاء توجه المنظمة وميزانيتها وأنشطتها من خلال الهيئتين الرئيسيتين لوضع السياسات وصنع القرارات في الويبو وهما الجمعية العامة ولجنة التنسيق. وتتألف الجمعية العامة من الدول الأطراف في اتفاقية الويبو الأعضاء في أي اتحاد تديره الويبو. وأما لجنة التنسيق فتتألف من في اللجنة التنفيذية لاتحاد باريس واللجنة التنفيذية لاتحاد برن، وربع عدد الدول الأطراف في اتفاقية الويبو غير الأعضاء في أي اتحاد، وسويسرا، باعتبارها الدولة التي يقع مقر المنظمة في أراضيها.
4. وتعيِّن الجمعية العامة المدير العام للويبو بناء على ترشيح لجنة التنسيق. ويعدّ المدير العام الرئيس التنفيذي للمنظمة. ويتلقى المدير العام مساعدة فريق الإدارة العليا (المؤلف من أربعة نواب وأربعة مساعدين للمدير العام إضافة إلى المستشار القانوني ومدير إدارة الموارد البشرية) في توفير التوجه الاستراتيجي لبرامج الويبو وفي إدارة مختلف القطاعات والبرامج لضمان تحقيق النتائج بما يتماشى مع البرنامج والميزانية.
5. وتدِّر الويبو غالبية إيراداتها من خدمات مدفوعة الرسوم توفرها لمستخدمي نظام التسجيل الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات أو نظامي مدريد ولاهاي. وفي عام 2014، ولدت رسوم هذه الأنشطة 91.0 بالمئة من إجمالي إيرادات المنظمة منها 75.2 بالمئة من رسوم نظام التسجيل بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات.
6. ويكمن دافع هذه الإيرادات التي تدرها الخدمات المدفوعة الرسوم في الطلب الدولي على سندات الملكية الفكرية. ويتأثر مستوى الطلب بأداء الاقتصاد العالمي وإن تواصل نمو نشاط إيداع طلبات الحصول على سندات الملكية الفكرية على الصعيد العالمي منذ عام 2010 رغم تفاوت مستويات الانتعاش الاقتصادي إثر الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2008. وقد تؤثر عوامل خارجية أخرى في إيرادات المنظمة من هذه الخدمات تشمل مستويات الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير، ودرجات الثقة في التطورات التكنولوجية، وتقلبات أسعار الصرف. وفيما يخص نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات تحديداً، تشمل بعض العوامل الهامة الأخرى مستوى رسوم هذا النظام مقارنة بمسارات الإيداع الأخرى، ومدى الإقبال على خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات وقيمتها مقارنة بمسارات الإيداع الأخرى، واستراتيجيات فرادى الشركات في مجال البراءات.

**عرض الأهداف والاستراتيجيات المالية في الويبو**

1. تنظم الويبو أنشطتها المالية من خلال نظامها المالي الذي وافقت عليه الجمعية العامة. ويضع المدير العام اللائحة المالية وفقاً لأحكام النظام المالي. وتُخطَر لجنة البرنامج والميزانية بأي تغيير في النظام المالي. وتنظم اللائحة المالية جميع أنشطة الإدارة المالية في المنظمة. ويفوض المدير العام إلى المراقب المالي سلطة ومسؤولية تطبيق النظام المالي ولائحته.
2. ويعرض المدير العام كل سنتين وثيقة البرنامج والميزانية على الدول الأعضاء كي توافق عليها. وتتضمن الوثيقة التفاصيل عن الأهداف ومقاييس الأداء وخطة الميزانية لجميع أنشطة البرنامج المقترحة. ووافقت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو على البرنامج والميزانية للثنائية 15/2014 في 12 ديسمبر 2013. ويوفر البرنامج والميزانية الخطة المعتمدة للثنائية في إطار السياق الاستراتيجي العام للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل.
3. وتعتمد المنظمة على نظام إدارة قائم على النتائج لضمان ميزنة الموارد واستخدامها وفقاً لنتائج المنظمة وأولوياتها. ويُقيَّم الأداء المؤسسي ويُحلّل بانتظام من خلال مؤشرات الأداء والأهداف وأسس المقارنة. وفي إطار هذا النظام، يعدّ البرنامج والميزانية والخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل جزءاً من إطار التخطيط في الويبو إضافة إلى خطط العمل السنوية وأهداف العمل الفردية للموظفين.
4. وتدير المنظمة مستويات الأموال الاحتياطية وفقاً لسياستها الخاصة بالاحتياطيات. ومن العناصر الجوهرية لهذه السياسة آلية تحديد مستوى الاحتياطيات كنسبة مئوية من النفقات المقدرة للثنائية عن الاتحادات التي تديرها المنظمة. وترسي السياسة أيضاً مبادئ استخدام الاحتياطيات للنفقات من حيث رأس المال والمبادرات الاستراتيجية وتحدد آلية الموافقة على هذا الاستخدام.
5. وتدير المنظمة استثماراتها وفقاً لسياستها الخاصة بالاستثمار. وتنص هذه السياسة على أن الأهداف الرئيسية من إدارة المنظمة لاستثماراتها مرتبة فيما يلي حسب أهميتها: "1" صون رأس المال؛ "2" والسيولة؛ "3" ومعدل العائد مع مراعاة التقييدات الناجمة عن "1" و"2".

**عرض البيانات المالية**

1. تتألف البيانات المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مما يلي:

* بيان الوضع المالي – وهو يعرض تفاصيل صافي الأصول (الفرق بين مجموع الأصول ومجموع الخصوم) في المنظمة. ويوفر هذا البيان معلومات عن القوة المالية للمنظمة، والموارد المتاحة لدعم أهدافها في المستقبل؛
* وبيان الأداء المالي – وهو يقيس صافي الفائض أو العجز (الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع المصروفات) في كل سنة. ويوفر هذا البيان معلومات عن مصادر إيرادات المنظمة وتكلفة أنشطتها. ويُعرض الفائض أو العجز السنوي على أساس الاستحقاق الكامل في المحاسبة، أي أن الإيرادات تقيّد في الفترة التي تُكتسب فيها وتقيّد المصروفات في الفترة التي تُتحمل فيها، بصرف النظر عن وقت تلقي مبالغها النقدية أو دفعها؛
* وبيان التغييرات في صافي الأصول – وهو يحدد التغير في وضع صافي الأصول خلال العام. ويوضح هذا البيان مصادر التغيرات في الوضع المالي العام للمنظمة، بما في ذلك التغيرات الراجعة إلى الفائض أو العجز المتحقق خلال الفترة؛
* وبيان التدفق النقدي – وهو يعرض التحركات النقدية التي حدثت خلال العام والناجمة عن أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل. ويوفر هذا البيان معلومات عن كيفية توليد النقدية واستخدامها أثناء العام، بما في ذلك الاقتراض والقروض المستردة وشراء أصول ثابتة والتخلص منها. وعلى وجه النقيض مع بيان الأداء المالي، يقيس التدفق النقدي الصافي للمنظمة الفرق بين النقدية الداخلة إلى المنظمة والنقدية الخارجة منها؛
* وبيان مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية – وهو يعرض مقارنة بين المبالغ المدرجة في وثيقة البرنامج والميزانية، والمبالغ الفعلية للسنة. ويعدّ هذا البيان بناء على الأساس المستخدم في الميزانية، وهو أساس الاستحقاق المعدل. وهو يوفر معلومات عن مدى مطابقة الموارد من حيث الحصول عليها واستخدامها للميزانية المعتمدة؛
* وملاحظات على البيانات المالية – وهي تساعد في فهم البيانات المالية الرئيسية. وتتضمن ملخصاً لأهم السياسات المحاسبية ومعلومات تفسيرية أخرى. وتكشف أيضاً عن معلومات تتطلبها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ولا تظهر على صفحات البيانات المالية الرئيسية.

**أبرز معالم البيانات المالية**

1. توضح بيانات الويبو المالية لسنة 2014 والتي أعدت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن هناك فائضاً قدره 37 مليون فرنك سويسري تحقق ذلك العام، وأن صافي أصول المنظمة بلغت 245.8 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2014.
2. ويمكن مقارنة فائض عام 2014 البالغ 37 مليون فرنك سويسري بفائض عام 2013 البالغ 15.1 مليون فرنك سويسري. فقد ازداد إجمالي الإيرادات لعام 2014 بمبلغ قدره 18.6 مليون فرنك سويسري مقارنة بعام 2013، ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة قدرها 21.1 مليون فرنك سويسري في إيرادات رسوم نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات انخفضت جزئياً نظراً إلى ما شهدته الإيرادات النثرية/الأخرى من انخفاض قدره 3.2 مليون فرنك سويسري. وشهد إجمالي المصروفات انخفاضاً قدره 3.3 مليون فرنك سويسري مقارنة بعام 2013. وعلى الرغم من أن نفقات الموظفين قد ارتفعت بمبلغ قدره 2.4 مليون فرنك سويسري، كانت تكاليف السفر والمنح، والإمدادات والمواد، والخدمات التعاقدية، والمصروفات التشغيلية أقل من العام السابق.
3. وازداد مجموع أصول الويبو من 900.6 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2013 إلى 969.4 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2014. وتجدر الإشارة إلى أن السيولة وما يعادلها بلغوا ما مجموعه 474.5 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2013 (48.9 بالمئة من إجمالي الأصول) أي زيادة قدرها 64.6 مليون فرنك سويسري مقارنة بالعام السابق. وتحتفظ المنظمة بقدر كبير من الاستثمارات في الأصول الثابتة، ولا سيما الأراضي والمباني والملكية الاستثمارية والأصول غير المادية والمعدات التي بلغ مجموع قيمتها الدفترية الصافية 419.7 مليون فرنك سويسري (أي 43.3 بالمئة من مجموع الأصول). وشهد عام 2014 استمرار الاستثمار في الأصول الثابتة ما زاد مجموع قيمتها الدفترية الصافية بمبلغ قدره 23.3 مليون فرنك سويسري مقارنة بنهاية عام 2013. وخلال هذا العام استُكمل بناء قاعة المؤتمرات الجديدة وتجديد مبنى أرباد بوكش. وبدأ استخدام قاعة المؤتمرات الجديدة التي تنخفض قيمتها مع مرور عمرها الإنتاجي. ويُزمع استكمال مشروع البناء الأمني الذي يشمل مركز النفاذ الجديد والمحيط الأمني الجديد في النصف الأول من عام 2015.
4. وتكمن الخصوم الرئيسية للمنظمة في 31 ديسمبر 2014 في المبالغ المستحقة الدفع والمبالغ المتسلمة قبل استحقاقها والبالغة قيمتها 358.7 مليون فرنك سويسري (أي 49.6 بالمئة من مجموع الخصوم)، ومستحقات الموظفين البالغة قيمتها 161.2 مليون فرنك سويسري (22.3 بالمئة) والقروض البالغة قيمتها 139.2 مليون فرنك سويسري (19.2 بالمئة).

**الأداء المالي**

1. أظهرت نتائج المنظمة لعام 2014 تحقق فائض ذلك العام يبلغ 37.0 مليون فرنك سويسري، حيث بلغ مجموع الإيرادات 370.2 مليون فرنك سويسري ومجموع المصروفات 333.2 مليون فرنك سويسري. ويمكن مقارنة ذلك بالفائض البالغ 15.1 مليون فرنك سويسري في 2013، في حين بلغ مجموع الإيرادات 351.3 مليون فرنك سويسري ومجموع المصروفات 336.5 مليون فرنك سويسري.
2. وكانت نتيجة البرنامج والميزانية لعام 2014 والتي أعدت على أساس الاستحقاق المعدل (أي قبل تسويات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام) فائضا قدره 69.9 مليون فرنك سويسري. وتشمل نتيجة المنظمة في 2014 وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حسابات خاصة، ومشروعات ممولة من الأموال الاحتياطية، وأثر التسويات المتصلة بنظام الاستحقاق الكامل في المحاسبة بما يتفق والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

ملخص الأداء المالي حسب مصدر التمويل



1. ويلخص الرسم البياني أدناه الفروق الرئيسية بين فائض البرنامج والميزانية البالغ 69.9 مليون فرنك سويسري، وفائض المنظمة كلها الناتج عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والبالغ 37.0 مليون فرنك سويسري:

الانتقال من النتيجة بناء على الميزانية إلى النتيجة بناء على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعام 2014



1. وتشمل بيانات الويبو المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كل مجالات وأنشطة المنظمة بأكملها. وإن إدراج النتائج قبل تسويات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق بالحسابات الخاصة (فائض 0.8 مليون فرنك سويسري) والمشروعات الممولة من الأموال الاحتياطية (عجز 35.2 مليون فرنك سويسري) يمثل ’فوارق بحسب الجهة المعنية‘ بين نتيجة ميزانية وفائض البيانات المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
2. ويؤدي تطبيق أساس الاستحقاق الكامل في المحاسبة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى عدد من ’الفوارق الأساسية المحاسبية‘ التي تؤثر على نتيجة السنة. وكما هو موضح في الجدول أعلاه، فإن الأثر الصافي لهذه التسويات للفترة الثنائية هو فائض قدره 1.5 مليون فرنك سويسري:

* وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن إيرادات المساهمات الطوعية في إطار الحسابات الخاصة تقيّد عند الوفاء بالشروط المحددة في اتفاقات المانحين وعند تحمل المصروفات بما يتماشى مع برنامج العمل. وإذا كانت المساهمات المتلقاة تزيد على تكلفة العمل المنجَز، تعامَل المساهمات باعتبارها إيرادات مؤجلة ضمن الخصوم، وقد أدى ذلك إلى انخفاض في نتيجة السنة قدره 0.8 مليون فرنك سويسري.
* وعند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تؤجل إيرادات الرسوم إلى حين تحصيلها، وذلك في حالة الطلبات الدولية عند النشر النهائي للطلب. كما يقيَّد مبلغ مستحق في حالة طلبات نظام البراءات الدولي عندما يودع طلب دون تسلم المنظمة الرسم المناظر له.

وقد زاد رصيد إيرادات الرسوم المؤجلة (نظام البراءات الدولي والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية) من 198.5 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2013 إلى 203.7 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2014. وفي الفترة ذاتها، انخفضت مبالغ الرسوم المستحقة بناء على نظام البراءات الدولي من 62.4 مليون فرنك سويسري إلى 46.7 مليون فرنك سويسري. ويُعزى جزء من هذا الانخفاض في المستحقات إلى تغطية جزء من الحسابات الجارية لنظام التعاون بشأن البراءات لمبلغ قدره 3.9 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2014، إذ حُدد أن جزءاً من رصيد الحساب الجاري يتصل بطلبات مودعة. وكان التأثير الصافي هو انخفاض الإيرادات بمبلغ 17.0 مليون فرنك سويسري.

وأثناء 2014، أقر أيضاً بأن إيرادات مؤجلة قدرها 1.1 مليون فرنك سويسري تتعلق بتمويل مباني الأمن التي تتولى بناءها مؤسسة مباني المنظمات الدولية. وترد فيما يلي تفاصيل تسوية تأجيل الإيرادات البالغة 18.1 مليون فرنك سويسري:

ملخص تسوية تأجيل الإيرادات وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام 2014

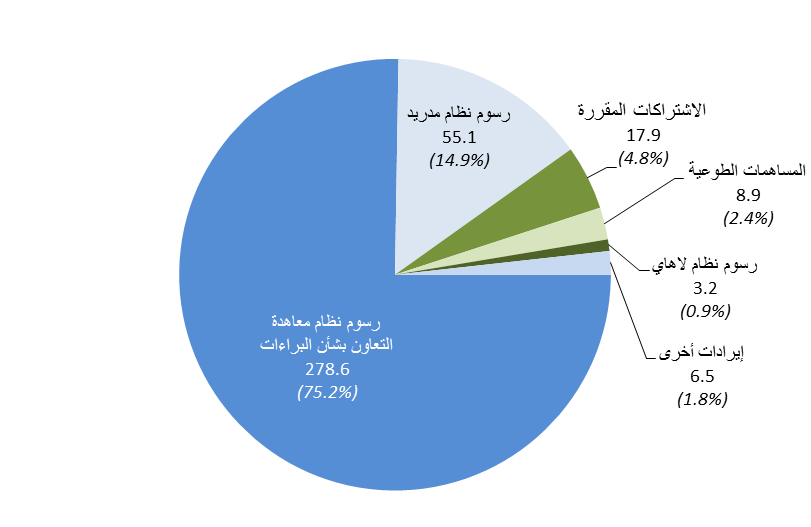


* وتشمل نتائج عام 2014 بناء على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مصروفات اهتلاك المباني والمعدات ومصروف استهلاك الأصول غير المادية، نظراً إلى أن تكاليف هذه الأصول موزعة على عمرها الإنتاجي. وقد بلغ مجموع تكاليف الاهتلاك والاستهلاك للسنة 9.1 مليون فرنك سويسري.
* وتستلزم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قيد مستحقات الموظفين التي يحصل عليها الموظفون ولكنها لم تسدد بعد باعتبارها خصوماً على المنظمة. وتحقق تسويات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مجموع الخصوم المقيدة في البيانات المالية اتساقاً مع حسابات تلك الخصوم وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك تلك التي أعدها أكتواريون خارجيون. وازدادت خصوم مستحقات الموظفين المعترف بها بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (التأمين الصحي ما بعد الخدمة، ومنح العودة إلى الوطن والسفر، والإجازات السنوية المتراكمة، والإجازات لزيارة الوطن، والساعات الإضافية، وصندوق الويبو المقفل للمعاشات التقاعدية) بمبلغ 10.2 مليون فرنك سويسري خلال عام 2014. وفي إطار البرنامج والميزانية، فرض رسم قدره 6 بالمئة على تكاليف الوظائف لتمويل مستحقات الموظفين في فترة ما بعد الخدمة. وفي عام 2014، أدى هذا الرسم إلى تخصيص 7.4 مليون فرنك سويسري، بعد خصم المستحقات المسددة للموظفين في فترة ما بعد الخدمة خلال تلك الفترة (مساهمة المنظمة أساساً في أقساط المتقاعدين المتمتعين بالتأمين الصحي ما بعد الخدمة). ونتيجة لذلك، بلغت التسوية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اللازمة لتغطية الزيادة المتبقية البالغة 10.2 مليون فرنك سويسري والمتعلقة بخصوم مستحقات الموظفين 2.8 مليون فرنك سويسري.
* وتخص التسويات الأخرى بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام انخفاض المخزونات (ما أدى إلى إنفاق 0.4 مليون فرنك سويسري) وانخفاض المستحقات عن الاشتراكات المقررة (ما أدى إلى إيرادات قدرها 0.3 مليون فرنك سويسري).
* وقد رُسملت التكاليف المتعلقة بتشييد المباني وتحسينها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ما خفض المصروفات خلال عام 2014 بمبلغ قدره 30.4 مليون فرنك سويسري. وعلى النسق ذاته رُسمل اقتناء بعض المعدات بناء على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ما خفض مصروفات العام بمبلغ قدره مليوني فرنك سويسري.

***تحليل الإيرادات***

مكونات الإيرادات في 2014 على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

*(بملايين الفرنكات السويسرية)*



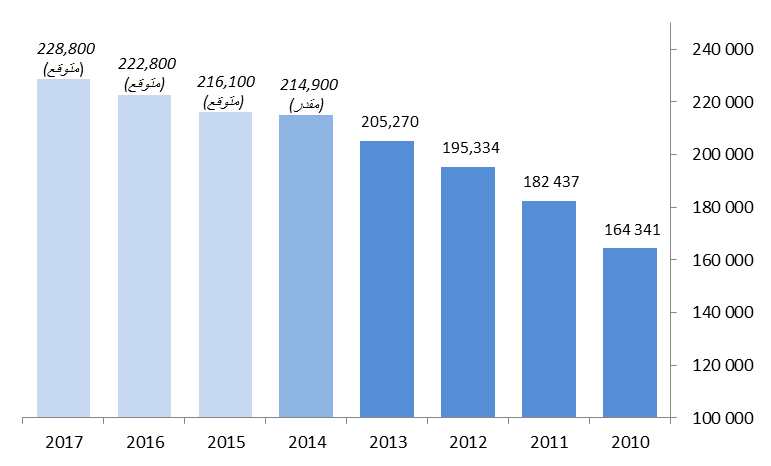
1. بلغ مجموع إيرادات المنظمة 370.2 مليون فرنك سويسري في عام 2014، ويمثل ذلك زيادة قدرها 5.3 بالمئة مقارنة بمجموع إيرادات عام 2013 البالغ 351.6 مليون فرنك سويسري. وكان أكبر مصدر للإيرادات خلال 2014 هو رسوم نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، التي بلغت 75.2 بالمئة من مجموع الإيرادات. وقد زادت إيرادات رسوم نظام التعاون بشأن البراءات بنسبة 8.2 بالمئة عما كانت عليه في 2013.
2. وتمثل رسوم نظام مدريد ثاني أكبر مصدر لإيرادات المنظمة، حيث بلغت 14.9 بالمئة من مجموع الإيرادات وإن انخفضت هذه الرسوم بمبلغ 0.3 مليون فرنك سويسري مقارنة بعام 2013. وتمثل رسوم نظام لاهاي والاشتراكات المقررة والمساهمات الطوعية والإيرادات الأخرى (الاستثمارات والمنشورات والتحكيم والوساطة، والإيرادات النثرية والرسوم الأخرى) النسبة المتبقية من مجموع إيرادات المنظمة أي 9.9 بالمئة. ويقدم الجدول الوارد أدناه ملخصاً للتغيرات من حيث نوع الإيرادات مقارنة بالعام السابق.

التغير في الإيرادات بين عامي 2013 و2014



1. واستمر نشاط نظام التعاون بشأن البراءات في الازدياد خلال عام 2014 إذ بلغ إجمالي عدد الطلبات المودعة في ذلك العام 900 214 طلب (استناداً إلى تقديرات فبراير 2015). وتعد مستويات الطلبات بموجب نظام التعاون بشأن البراءات مؤشراً مباشراً لمستويات الإيرادات الناجمة عن رسوم نظام التعاون بشأن البراءات، وشهد هذا المستوى ازدياداً مستمراً منذ عام 2010. واستناداً إلى تقديرات يناير 2015، يُتوقع أن يتواصل ازدياد عدد الطلبات على مدار السنوات الثلاث التالية:

عدد الطلبات بناء على نظام التعاون بشأن البراءات للفترة 2010-2017



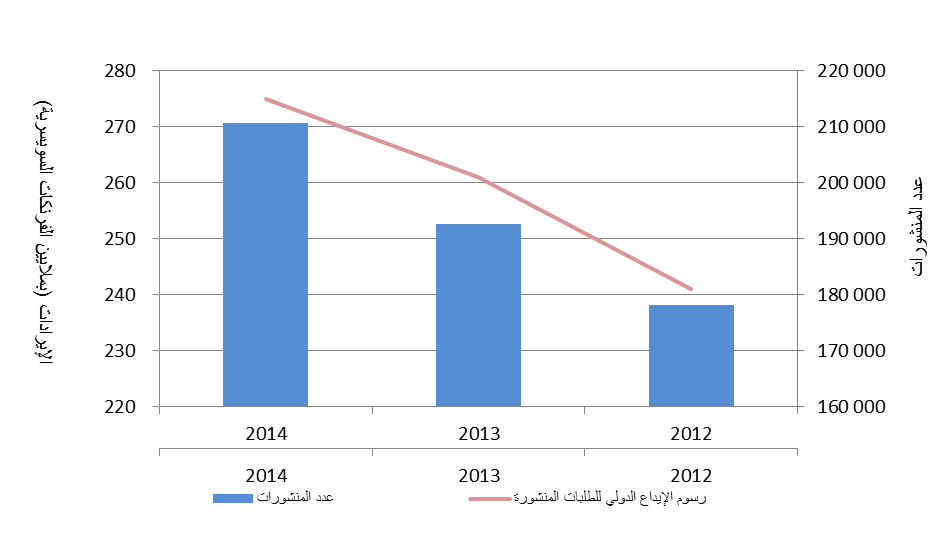
1. وتتألف إيرادات نظام التعاون بشأن البراءات أساساً من رسوم الإيداع الدولي (الرسم الأساسي ورسوم الصفحات الإضافية، وخفض تقليص الرسوم للإيداعات الإلكترونية وللبلدان الأقل نمواً). كما يشمل مجموع رسوم نظام التعاون بشأن البراءات رسوماً أخرى (منها رسوم المعالجة والإحالة) ومكاسب أو خسائر أسعار الصرف.

تفاصيل رسوم نظام التعاون بشأن البراءات للفترة 2012-2014



1. وفي البيانات المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لا تقيد الإيرادات الناجمة عن رسوم الإيداع الدولي للطلبات المقدمة بناء على نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات إلى أن يُنشر الطلب. وفي غالبية الحالات، يُنشر الطلب بعد مرور ستة أشهر على إيداع طلب دولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وفي تاريخ الإيداع، يقيد رصيد مستحق حتى تحصل المنظمة على الرسم. ويقيد خصم إيرادات مؤجل لكل إيداع حتى النشر. ويختلف الأمر فيما يخص نتيجة الميزانية في إطار البرنامج والميزانية حيث تقيد الإيرادات لدى تحصيل الرسوم نقداً. وبالنظر في الإيرادات الناجمة عن رسوم الإيداع الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات بما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يلاحظ أن هذه الإيرادات قد ازدادت مع ازدياد المنشورات السنوية:

معاهدة التعاون بشأن البراءات – رسوم الإيداع الدولي والمنشورات للفترة 2012-2014



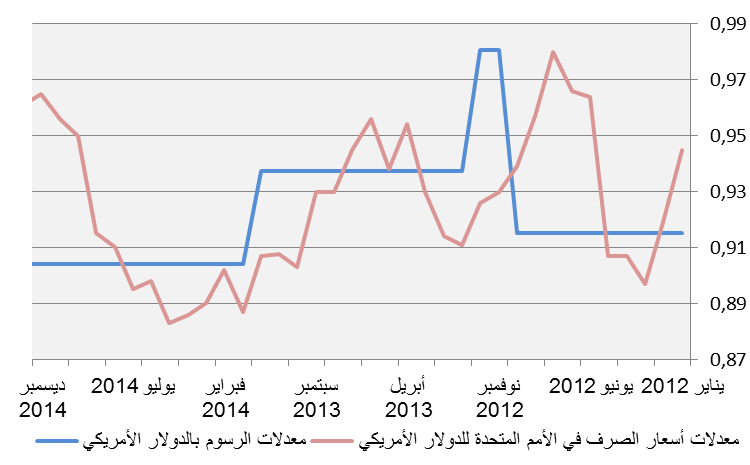
1. وتتعرض رسوم الإيداع الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات لمكاسب أو خسائر سعر الصرف عندما تحصَّل هذه الرسوم بعملات غير الفرنك السويسري. وتحدد الويبو مبالغ معادلة لهذه الرسوم بمختلف العملات كل سنة. وتحدد المبالغ المعادلة المطبقة في تاريخ إيداع الطلب المبلغ الذي سيتعين على مقدم الطلب أن يسدده بعملته المحلية. ويحدَّد المبلغ الفعلي الذي تطلبه الويبو بالفرنك السويسري استناداً إلى أسعار الصرف في الأمم المتحدة في تاريخ السداد. وعليه، تنجم مكاسب أو خسائر سعر الصرف عن الاختلاف بين الرسم المعادل للفرنك السويسري والمبلغ الفعلي بالفرنك السويسري في تاريخ السداد. وفي عام 2014، تكبدت المنظمة خسارة صافية بسبب سعر الصرف قدرها 1.7 مليون فرنك سويسري فيما يخص الرسوم المحصَّلة في إطار نظام التعاون بشأن البراءات (رسوم الإيداع الدولي ورسوم المعالجة). وتعلقت هذه الخسارة أساساً بالرسوم المحصَّلة بالين الياباني (خسارة قدرها 1.3 مليون فرنك سويسري). وفي عام 2013، تكبدت المنظمة خسارة صافية نتيجة لسعر الصرف قدرها 6 ملايين فرنك سويسري فيما يخص الرسوم المحصَّلة في إطار نظام التعاون بشأن البراءات بينما حققت المنظمة ربحاً صافياً قدره 7.5 مليون فرنك سويسري في عام 2012:

تفاصيل مكاسب/خسائر سعر الصرف فيما يخص الرسوم المحصلة  
في إطار نظام التعاون بشأن البراءات للفترة 2012-2014

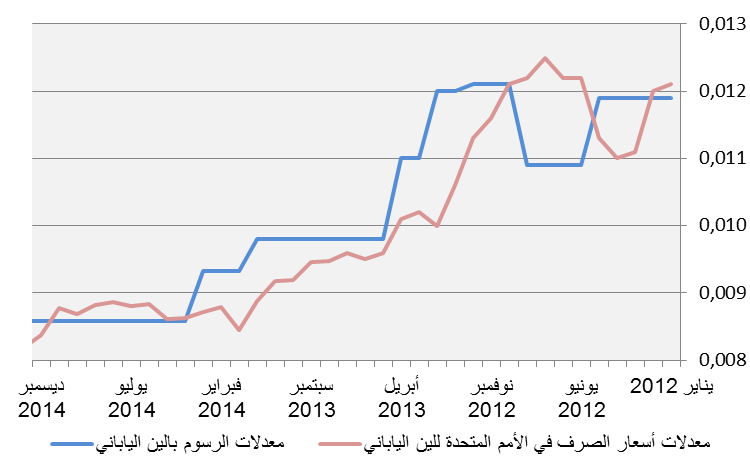


1. وتحدَّد المبالغ المعادلة للرسوم بالعملات الأخرى غير الفرنك السويسري كل سنة وفقاً لأسعار الصرف السائدة في الاثنين الأول من شهر أكتوبر من العام السابق. وقد تحدَّد المبالغ المعادلة مجدداً خلال العام إذا تغير سعر الصرف بين العملة الأخرى والفرنك السويسري بنسبة 5.0 بالمئة أو أكثر لأكثر من أربع جمعات متتالية بنسبة 5 بالمئة متتالية. وتبيِّن الجداول التالية الفرق بين سعر الصرف المستخدم لتحديد المبالغ المعادلة وأسعار الصرف في الأمم المتحدة خلال الفترة 2012-2014 للدولار الأمريكي والين الياباني واليورو:

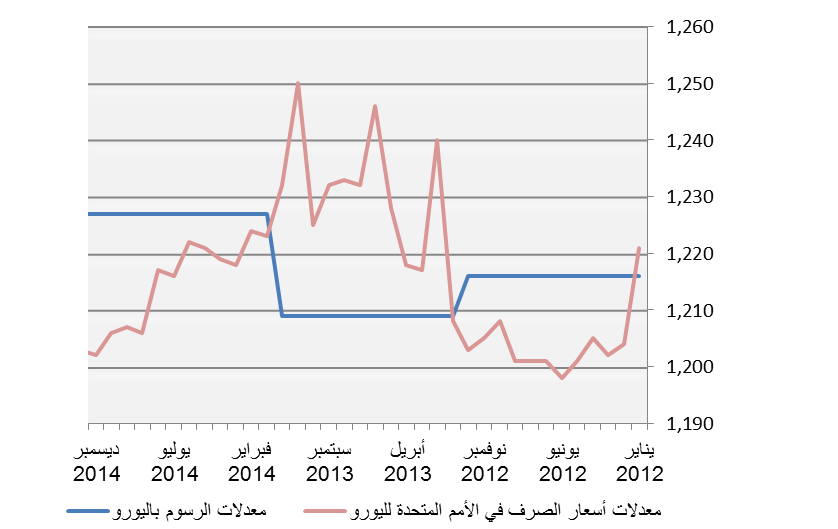
الدولار الأمريكي – مقارنة سعر الصرف للمبالغ المعادلة وأسعار الصرف في الأمم المتحدة خلال الفترة 2012-2014



الين الياباني – مقارنة سعر الصرف للمبالغ المعادلة وأسعار الصرف في الأمم المتحدة خلال الفترة 2012-2014



اليورو – مقارنة سعر الصرف للمبالغ المعادلة وأسعار الصرف في الأمم المتحدة خلال الفترة 2012-2014



1. وفي سبتمبر 2011، أعلن البنك الوطني السويسري (البنك المركزي السويسري) سياسة للحفاظ على سعر صرف أدنى قدره 1.20 فرنك سويسري لليورو. وأدت هذه السياسة إلى تقليص تعرض المنظمة لخسائر الصرف على الرسوم الواردة باليورو بصورة فعالة. ومع ذلك، أعلن البنك المركزي السويسري، في 15 يناير 2015، وقف هذه السياسة. وعليه ارتفعت قيمة الفرنك السويسري بعدئذ بشكل حاد، وفقدت جميع العملات الأخرى في المتوسط 15.0 في المئة من قيمتها مقابل الفرنك السويسري في أسواق العملات. ويلخص الجدول التالي الفرق بين سعر الصرف المستخدم لتحديد المبالغ المعادلة للإيداعات في نهاية عام 2014 وبداية عام 2015 فيما يخص الدولار الأمريكي والين الياباني واليورو، وبين أسعار الصرف في الأمم المتحدة عقب إعلان البنك المركزي السويسري:



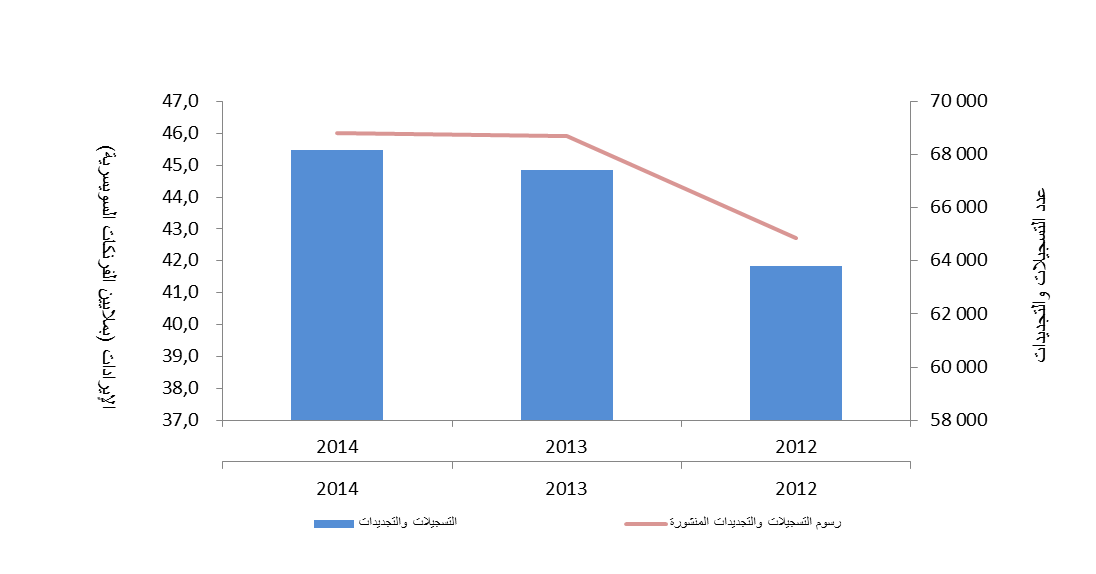
1. ويُتوقع أن تتكبد الويبو خسائر صرف سواء على إيداعات عام 2014 التي لم تسدَّد قبل إعلان البنك المركزي السويسري، أو إيداعات عام 2015 التي قدمت خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام قبل تنفيذ المبالغ المعادلة الجديدة اعتباراً من 1 ابريل 2015. ويتوقع أن ترد رسوم هذه الإيداعات خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2015، وعليه فإن حجم الخسائر يرتهن بنمط التدفقات النقدية وأسعار الصرف في المستقبل. وتجدر الإشارة إلى أن المبالغ المعادلة الجديدة التي أُعلنت اعتباراً من 1 أبريل 2015 شملت اليورو ولكن ليس الدولار الأمريكي والين الياباني اللذين لم يستوفيا الشروط اللازمة لتحديد مبلغ معادل جديد بسبب استعادتهما جزءاً كبيراً من قيمتهما أمام الفرنك السويسري. وتشير التقديرات إلى أنه في أعقاب إعلان البنك الوطني السويسري، ستتكبد الويبو خسارة صرف تتراوح بين مليوني وخمسة ملايين فرنك سويسري على رسوم الإيداعات الدولية بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات التي وردت خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2015.
2. وتشمل رسوم نظام مدريد أساساً الرسوم الأساسية الواردة عن طلبات التسجيل أو التجديد ورسوم التعيينات اللاحقة:

تفاصيل رسوم نظام مدريد للفترة 2012-2014



1. ووفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تقيَّد إيرادات رسوم مدريد للتسجيلات والتجديدات والتعيينات اللاحقة في البيانات المالية فور نشرها. وازدادت إيرادات التسجيلات والتجديدات (دون الرسوم الأخرى) وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مع ازدياد عدد التسجيلات والتجديدات كل سنة:

مدريد - الرسوم الأساسية والتسجيلات/التجديدات للفترة 2012-2014

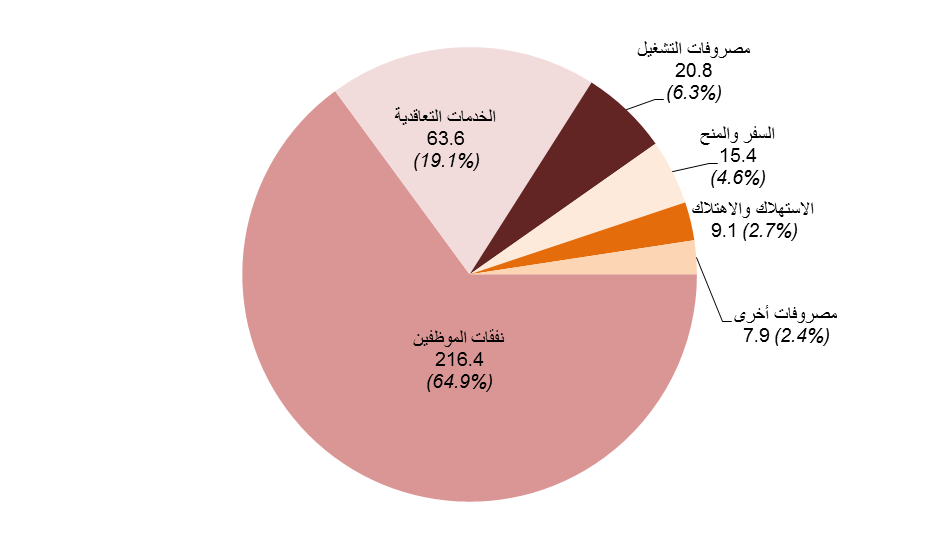


1. بلغ مجموع رسوم نظام لاهاي 3.2 مليون فرنك سويسري في عام 2014. وعلى غرار رسوم نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد، تقيَّد إيرادات الرسوم المتعلقة بمعالجة الطلبات عندما يُنشر الطلب. وتظل رسوم نظام لاهاي ثابتة ولا تتغير جوهرياً مقارنة بالعام السابق.
2. وتمثل الإيرادات من الاشتراكات المقررة البالغة 17.9 مليون فرنك سويسري 4.8 بالمئة من مجموع الإيرادات بينما تمثل إيرادات المساهمات الطوعية الواردة في إطار الحسابات الخاصة والبالغة 8.9 مليون فرنك سويسري 2.4 بالمئة من مجموع الإيرادات. وتقيِّد إيرادات المساهمات الطوعية مع تنفيذ العمل وتكبد النفقات بما يتماشى مع الاتفاق المعني.
3. وبلغ مجموع إيرادات الاستثمار 1.6 مليون فرنك سويسري في عام 2014، أي بانخفاض قدره 23.8 في المئة مقارنة بعام 2013. وانخفضت إيرادات الفائدة مع انخفاض متوسط سعر الفائدة على الحسابات المدرة للفائدة والاستثمارات لدى الإدارة المالية الاتحادية السويسرية إلى 0.421 بالمئة في عام 2014 مقارنة بنسبة 0.558 بالمئة في عام 2013. وكانت إيرادات التحكيم والوساطة البالغة 1.5 مليون فرنك سويسري ومبيعات المنشورات البالغة قيمتها 0.4 مليون فرنك سويسري لعام 2014 أي بما يتماشى إلى حد بعيد مع العام السابق. وانخفضت الإيرادات الأخرى/المتنوعة من 6.2 مليون فرنك سويسري في عام 2013 إلى 3 ملايين فرنك سويسري في عام 2014. وكانت إيرادات عام 2013 أعلى نظراً إلى استلام ذلك العام 4.3 مليون فرنك سويسري كسندات دائنة من مركز الحوسبة الدولي.

***تحليل المصروفات***

تكوين مصروفات عام 2014 على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

*(بملايين الفرنكات السويسرية)*



1. بلغ مجموع مصروفات المنظمة 333.2 مليون فرنك سويسري في عام 2013، وهو ما يمثل انخفاضاً نسبته 1 بالمئة مقارنة بمجموع مصروفات 2013 الذي بلغ 336.5 مليون فرنك سويسري. وتشكل نفقات الموظفين أكبر مصروفات المنظمة، حيث تبلغ 216.4 مليون فرنك سويسري وتمثل 64.9 بالمئة من مجموع مصروفاتها. وكانت الخدمات التعاقدية ثاني أكبر باب في مصروفات المنظمة حيث بلغت 63.6 مليون فرنك سويسري، وتليها من حيث الحجم مصروفات التشغيل البالغة 20.8 مليون فرنك سويسري. ويعرض الجدول الوارد أدناه ملخصاً للتغييرات من حيث نوع المصروفات مقارنة بالعام السابق.

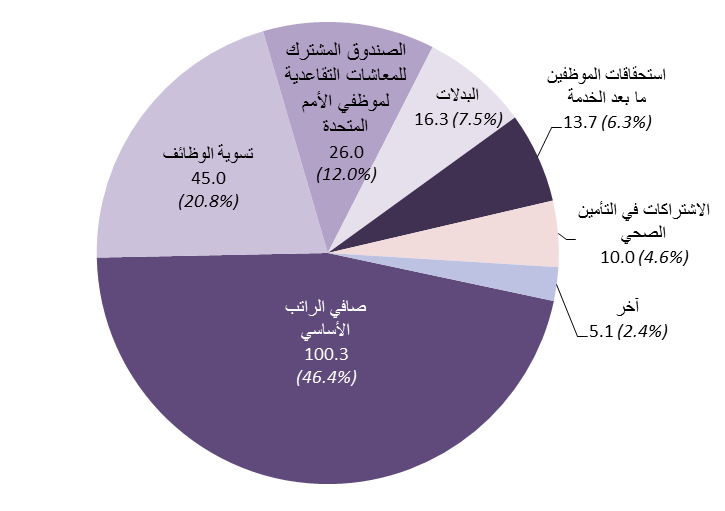
التغير في المصروفات بين عامي 2013 و2014



1. وتتألف نفقات الموظفين أساساً من صافي المرتب الأساسي وتسويات الوظائف الثابتة أو المؤقتة. وتمثل هذه النفقات إجمالاً 145.3 مليون فرنك سويسري أي 67.2 بالمئة من مجموع نفقات الموظفين لعام 2014. وتمثل مساهمات المنظمة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ثاني أكبر باب نفقات الموظفين إذ يبلغ مجموعها 26 مليون فرنك سويسري في عام 2014. وتبلغ اشتراكات الويبو المقررة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة حالياً 15.8 بالمئة من حصة راتب الموظفين المخصصة للمعاشات. وتمثل البدلات البالغة 16.3 مليون فرنك سويسري 7.5 بالمئة من مجموع نفقات الموظفين. وتشمل هذه البدلات أساساً علاوات الإعالة البالغة 4.8 مليون فرنك سويسري ومنح التعليم البالغة 5.4 مليون فرنك سويسري والإجازات لزيارة الوطن البالغة قيمتها 3 ملايين فرنك سويسري. وبلغ مجموع تكلفة مساهمة المنظمة في أقساط التأمين الصحي الشهرية للموظفين العاملين 10 ملايين فرنك سويسري في عام 2014. وتضم نفقات الموظفين الأخرى البالغة 5.1 مليون فرنك سويسري مساهمات تأمين الموظفين الأخرى واتفاقات نهاية الخدمة.

تكوين نفقات الموظفين لعام 2014 على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

*(بملايين الفرنكات السويسرية)*



1. وتمثل مستحقات الموظفين في فترة ما بعد الخدمة البالغة 13.7 مليون فرنك سويسري ما تتحمله المنظمة من تكلفة التأمين الصحي ما بعد الخدمة، ومنح العودة إلى الوطن والسفر، والإجازات السنوية المتراكمة. وتعادل مصروفات عام 2014 التسديدات النقدية الفعلية لهذه المستحقات إضافة إلى حركة الخصوم الإجمالية مقارنة بتاريخ 31 ديسمبر 2013.

مصروفات مستحقات الموظفين في فترة ما بعد الخدمة في عام 2014



1. وازداد مجموع نفقات الموظفين البالغ 216.4 مليون فرنك سويسري بنسبة 1.1 بالمئة مقارنة بمجموع نفقات الموظفين البالغ 214 مليون فرنك سويسري في عام 2013. ويرد في الجدول أدناه ملخصاً تفصيلياً لنفقات الموظفين وتغيرها مقارنة بعام 2013.

تفاصيل نفقات الموظفين للفترة 2013-2014



1. وعلى الرغم من أن مصروفات الوظائف الثابتة ازدادت بمبلغ 6.9 مليون فرنك سويسري مقارنة بعام 2013، فإن مصروفات الوظائف المؤقتة قد انخفضت بمبلغ 4.5 مليون فرنك سويسري. ويعزى جزء كبير من هذا الانخفاض إلى تعيين الموظفين المؤقتين الطويلين الأجل في وظائف ثابتة. وترجع زيادة مصروفات مستحقات الموظفين في فترة ما بعد الخدمة بمبلغ 2.1 مليون فرنك سويسري إلى التغير العام لخصوم مستحقات الموظفين في فترة ما بعد الخدمة الذي كان أشد وقعاً في عامي 2013 و2014 مقارنة بعامي 2012 و2013. وتمثل تكاليف الموظفين الأخرى المبيَّنة بصورة منفردة في الجدول أعلاه التكاليف المشتركة بين الوظائف الثابتة والمؤقتة (التأمين ضد حوادث العمل وصندوق المعاشات التقاعدية المغلق وتكاليف التقاضي).
2. وفي البيانات المالية لعام 2014، لم تعد تكاليف المتدربين مدرجة في نفقات الموظفين. ويبرز ذلك طبيعة علاقة هؤلاء الأفراد بالمنظمة نظراً إلى أنهم غير مشمولين بنظام ولائحة الموظفين. وتُجمع مصروفات المتدربين مع منح الويبو التي كانت مدرجة في باب مصروفات المنح والأسفار. وترمي منح الويبو إلى تزويد الأفراد بالخبرة اللازمة لتعزيز معارفهم وكفاءاتهم المهنية. وترد هذه التكاليف منفصلة عن منح الدورات وهي مصروفات إيفاد متدربين (غير موظفين) لحضور دورات وندوات تُدرج في باب مصروفات المنح والأسفار. وازدادت تكلفة منح الويبو بمبلغ 0.8 مليون فرنك سويسري مقارنة بعام 2013 ما يشير إلى الميزانية التي خصصتها المنظمة لتعزيز برامج التبادل مع المكاتب الوطنية للملكية الفكرية وبرنامج المنح في مركز التحكيم والوساطة.
3. ويبلغ مجموع المنح والأسفار 15.4 مليون فرنك سويسري في عام 2014 أي 4.6 بالمئة من مجموع المصروفات. وانخفضت هذه المصروفات بنسبة 19.8 بالمئة مقارنة بعام 2013 حيث بلغت 19.2 مليون فرنك سويسري. وتشمل تكاليف السفر سفر الغير (المشاركين والمحاضرين في المؤتمرات) البالغة قيمتها 7.6 مليون فرنك سويسري، وتكاليف بعثات الموظفين والاستشاريين البالغة 5.7 مليون فرنك سويسري. وانخفضت تكاليف السفر بمبلغ 3.5 مليون فرنك سويسري مقارنة بعام 2013، ما يتماشى إلى حد بعيد بالتخفيضات المالية في بند هذه التكلفة. وخلال عام 2013، عُقد مؤتمر هام (المؤتمر الدبلوماسي المعني بإبرام معاهدة لتيسير نفاذ الأشخاص معاقي البصر والأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات إلى المصنفات المنشورة) في مراكش. وفي عام 2014، أطلقت أداة حجز شبكية جديدة للسفر ما ساعد أيضاً على تقليص تكاليف السفر في المنظمة. وفي عام 2014، بلغ مجموع تكاليف منح الدورات 2.1 مليون فرنك سويسري مقارنة بمبلغ 2.4 مليون فرنك سويسري في العام السابق.
4. وفي عام 2014، بلغ مجموع الخدمات التعاقدية 63.6 مليون فرنك سويسري. وقد انخفضت هذه النفقات بنسبة 2.2 في المئة مقارنة بعام 2013 حيث بلغت النفقات 65.0 مليون فرنك سويسري. وتخص الخدمات التعاقدية في عام 2014 أساساً خدمات الترجمة التجارية (22.5 مليون فرنك سويسري)، وخدمات مركز الحوسبة الدولي (11.5 مليون فرنك سويسري)، والخدمات التجارية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات (10.1 مليون فرنك سويسري) والخدمات التعاقدية الفردية (10.5 مليون فرنك سويسري). وازدادت قيمة خدمات الترجمة التجارية بمقدار 2.1 مليون فرنك سويسري مقارنة بعام 2013، ويعزى ذلك جزئياً إلى زيادة متوسط طول تقارير الأهلية للبراءة التي تتُرجم خارج المنظمة (من 612 كلمة في عام 2013 إلى 687 كلمة في عام 2014). ومع ذلك، فإن تكلفة الخدمات التعاقدية الفردية قد انخفضت بمبلغ 2.1 مليون فرنك سويسري مقارنة بعام 2013، وانخفضت أيضاً تكلفة المؤتمرات بمبلغ 0.9 مليون فرنك سويسري مقارنة بالسنة السابقة.
5. وبلغ مجموع مصروفات التشغيل في عام 2014 20.8 مليون فرنك سويسري أي بانخفاض طفيف نسبته 1.4 في المئة مقارنة بمجموع عام 2013 البالغ 21.1 مليون فرنك سويسري. وتشمل مصروفات التشغيل في عام 2014 بشكل رئيسي المباني وتكاليف الصيانة (16.8 مليون فرنك سويسري)، ومصروفات الاتصالات (2.3 مليون فرنك سويسري) والرسوم الإدارية (0.8 مليون فرنك سويسري). ويعزى انخفاض قدره 0.3 مليون فرنك سويسري في نفقات الاتصالات مقارنة بعام 2013 إلى انخفاض الرسائل البريدية المادية.
6. وانخفضت مصروفات الإمدادات والمواد البالغة 1.8 مليون فرنك سويسري بنسبة 45.5 بالمئة مقارنة بعام 2013. وانخفضت كذلك مصروفات الأثاث والمعدات إذ بلغ مجموعها 0.2 مليون فرنك سويسري في عام 2014 مقارنة بمبلغ 0.9 مليون فرنك سويسري في عام 2013. وتخص مصروفات الأثاث والمعدات البنود التي لا تستوفي الحد الأدنى للرسملة في المنظمة البالغ 5000 فرنك سويسري، وتقيد فوراً في باب المصروفات. وتجدر الإشارة إلى أن النفقات المتصلة بمعدات تكنولوجيا المعلومات من هذه الفئة قد انخفضت من 0.6 مليون فرنك سويسري في عام 2013 إلى 0.1 مليون فرنك سويسري في عام 2014.
7. وكما ذُكر أعلاه، وتشمل المصروفات بناء على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مصروفات اهتلاك المباني والمعدات ومصروف استهلاك الأصول غير المادية، نظراً إلى أن تكاليف هذه الأصول موزعة على عمرها الإنتاجي. وفي عام 2014، بلغ مجموع هذه المصروفات 9.1 مليون فرنك سويسري مقارنة بمبلغ 7.9 مليون فرنك سويسري في عام 2013. وترتبط هذه الزيادة باستكمال قاعة المؤتمرات الجديدة التي ولدت مصروفات اهتلاك تبلغ 0.7 مليون فرنك سويسري بعد أن بدأ استخدامها في سبتمبر 2014، واستكمال مشروع تطوير برمجية داخلياً في أوائل عام 2014، ما ولد اهتلاك إضافي يبلغ 0.6 مليون فرنك سويسري خلال ذلك العام.
8. ولأول مرة في البيانات المالية لعام 2014، ترد تكاليف التمويل بصورة مستقلة على وجه بيان الأداء المالي. إذ كانت هذه التكاليف تُدرج سابقاً في مصروفات التشغيل. وظلت تكاليف التمويل مستقرة نسبياً مقارنة بالعام السابق وبلغ مجموعها 3.3 مليون فرنك سويسري في عام 2014 و3.4 مليون فرنك سويسري في عام 2013. وتمثل تكاليف التمويل أساساً تسديد فوائد قرض بنك كانتون جنيف BCG وبنك كانتون فو BCV الخاص بالمبنى الجيد، وبلغ مجموعها 3.1 مليون فرنك سويسري في عام 2014. وتتعلق تكاليف التمويل المتبقية بالرسوم المصرفية.

**الوضع المالي**

1. في 31 ديسمبر 2014، بلغ صافي أصول المنظمة 245.8 مليون فرنك سويسري، حيث بلغ مجموع الأصول 969.4 مليون فرنك سويسري ومجموع الخصوم 723.6 مليون فرنك سويسري. ونتيجة لفائض عام 2014 الذي بلغ 37.0 مليون فرنك سويسري، زاد صافي الأصول إلى 245.8 مليون فرنك سويسري في نهاية عام 2014 من الرصيد البالغ 208.8 مليون فرنك سويسري في نهاية عام 2013.
2. كان لزاماً على الويبو إثر تغيير أجري على السياسة المحاسبية فيما يتعلق بقيد الإيرادات من طلبات البراءات الدولية أن تعيد تحديد صافي أصولها حسب الوضع في 31 ديسمبر 2012. وبلغ صافي الأصول في نهاية عام 2012 بعد إعادة التحديد 193.7 مليون فرنك سويسري (مقارنةً بمبلغ 178.2 مليون فرنك سويسري المحدد من قبل). وسجلت المنظمة في عام 2013 فائضاً قدره 15.1 مليون فرنك سويسري.

حركة صافي الأصول من 2012 إلى 2014



1. ويعرض الرسم البياني الآتي ملخصا لبيان الوضع المالي للويبو حتى 31 ديسمبر 2014.

ملخص الأصول والخصوم في 31 ديسمبر 2014



***الأصول***

1. يوجد لدى المنظمة أرصدة نقدية قدرها 474.5 مليون فرنك سويسري، تمثل 48.9 بالمئة من مجموع الأصول، رغم أنها تشمل مبالغ يصل مجموعها إلى 249.8 مليون فرنك سويسري مصنفة باعتبارها مقيدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد زاد مجموع الأرصدة النقدية مقارنة برصيد 409.9 مليون فرنك سويسري الذي كان موجودا في 31 ديسمبر 2013، وتُستثمر هذه الأرصدة على النحو الملائم بما يتماشى مع سياسة الويبو الخاصة بالاستثمار.
2. وتمتلك المنظمة عدداً كبيراً من الأصول الثابتة (أراض ومبان وملكية استثمارية وأصول غير مادية ومعدات) يبلغ مجموع قيمتها الدفترية الصافية 419.7 مليون فرنك سويسري مقابل 396.4 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2013. فخلال عام 2014، قامت المنظمة برسملة تكاليف معتبرة تحت بند بناء قاعة المؤتمرات الجديدة والإنشاءات الأمنية (الذي يشمل مركز النفاذ والمحيط الأمني)، وبرسملة إضافات إلى المبانٍي القائمة المشغولة، ولا سيما مبنى أرباد بوكش. وبدأ استخدام قاعة المؤتمرات الجديدة في سبتمبر 2014 ويتوقع استكمال مشروع الإنشاءات الأمنية في النصف الأول من عام 2015. ورُسملت التكاليف البالغة 30.4 مليون فرنك سويسري وأضيفت إلى تكاليف مباني المنظمة خلال عام 2014. وغُطت تلك التكاليف جزئياً من خلال رسوم استهلاك قدرها 7.1 مليون فرنك سويسري تتعلق بالمباني في ذلك العام.
3. ويرد في الجدول أدناه ملخصاً للأصول الثابتة التي تمتلكها المنظمة. ويختلف تصنيف الأراضي والممتلكات، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بحسب الغرض من استخدامها أو طبيعة الحق أو الاتفاق التعاقدي التي تُمتلك بموجبها. وخلافاً للأراضي والممتلكات المدرجة أدناه في بند الأصول الثابتة، تؤجر المنظمة أماكن ومخازن ومرافق إضافية في جنيف، وتؤجر أيضاً بعض مكاتبها الخارجية (انظر الملاحظة 19)}. كما مُنحت المنظمة حقوق استغلال قطعة أرض تقع عليها بعض مباني المقر. ولا تقيَّد هذه الحقوق، التي اكتُسبت دون تكلفة، في البيانات المالية ولكن يُفصح عنها (انظر الملاحظة 8).

الأصول الثابتة في 31 ديسمبر 2014



1. وانخفضت القيمة الدفترية الصافية للمعدات التي تمتلكها المنظمة بمبلغ 0.6 مليون فرنك سويسري أي من 2.3 مليون فرنك سويسري في نهاية عام 2013 إلى 1.7 مليون فرنك سويسري في نهاية عام 2014. ويعزى هذا الانخفاض إلى استهلاك 0.8 مليون فرنك سويسري انخفض جزئياً بسبب معدات إضافية. وخلال العام، تصرفت المنظمة في معدات بالية من تكنولوجيا المعلومات. وعلى الرغم من أن المبلغ الإجمالي المرحل للتصرف وصل إلى 5.3 مليون فرنك سويسري، فإن القيمة الدفترية الصافية لم تبلغ سوى 8771 فرنكاً سويسرياً نظراً إلى أن هذه المعدات استُهلكت كامل تكاليفها تقريباً. وازدادت القيمة الدفترية الصافية للأصول غير المادية للمنظمة بمبلغ 0.6 مليون فرنك سويسري خلال عام 2014 نظراً إلى إضافات برمجيات رُسملت.
2. وتتضمن الأصول الأخرى للمنظمة التي يبلغ مجموعها 75.2 مليون فرنك سويسري الحسابات المدينة وقوائم الموجودات والمبالغ المدفوعة مقدما. وأبرز رصيد ضمن ذلك هو الحسابات المدينة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات الذي بلغ مجموعه 46.7 مليون فرنك سويسري. فقد شهدت جميع الأوقات إيداع عدد معتبر من طلبات نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات لدى مكاتب تسلّم الطلبات، أو وربما تسلمها في الويبو، دون أن تتلقى المنظمة سداداً للرسوم المناظرة لها. وانخفض رصيد الحسابات المدينة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات انخفاضاً ملحوظاً في العام السابق حيث بلغ مجموعه 62.4 مليون فرنك سويسري. وفي نهاية عام 2013، لم تُسدد رسوم نحو 23.8 بالمئة من الطلبات المودعة خلال الأشهر الاثني عشر السابقة. وفي نهاية عام 2014، انخفضت هذه النسبة المئوية إلى نحو 16.0 بالمئة. وإضافة إلى هذا الانخفاض في حصة الطلبات غير المسددة رسومها في نهاية العام، شهد عام 2014 أيضاً تحصيل المدفوعات المستحقة عن طلبات عام 2013. ويفسر هذان العاملان الانخفاض في رصيد الحسابات المدينة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات.

الحسابات المدينة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات في 2013-2014



***الخصوم***

1. يبلغ مجموع المبالغ المستحقة الدفع والمبالغ المتسلمة قبل استحقاقها 358.7 مليون فرنك سويسري، وهي تشمل بصورة رئيسية إيرادات مؤجلة لمعالجة الطلبات الدولية (العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبراءات) قدرها 203.7 مليون فرنك سويسري. ويتعلق رصيد الإيرادات المؤجلة هذا أساساً برسوم في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات تبلغ 199.7 مليون فرنك سويسري. وتؤجَل إيرادات الرسوم المتعلقة بمعالجة الطلبات الدولية إلى أن ينشر الطلب ذو الصلة. وتشهد جميع الأوقات وجود عدد معتبر من الطلبات المودعة في إطار نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات لدى مكاتب تسلّم الطلبات أو الويبو دون أن تنشر بعد. ويبلغ العدد التقديري للطلبات التي تحمل تاريخ إيداع يرجع إلى 2013 أو 2014 ولم تنشر 157 145 طلباً حسب الوضع في 31 ديسمبر 2014.وعلى الرغم من هذا العدد أقل مما كان عليه في عام 2013، ازداد مجموع مبلغ الإيرادات المؤجلة نظراً إلى ارتفاع الدولار الأمريكي مقابل الفرنك السويسري في النصف الثاني من عام 2014 فضلاً عن زيادة متوسط تكلفة ترجمة تقارير الأهلية للبراءة.

الإيرادات المؤجلة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات في عامي 2013-2014



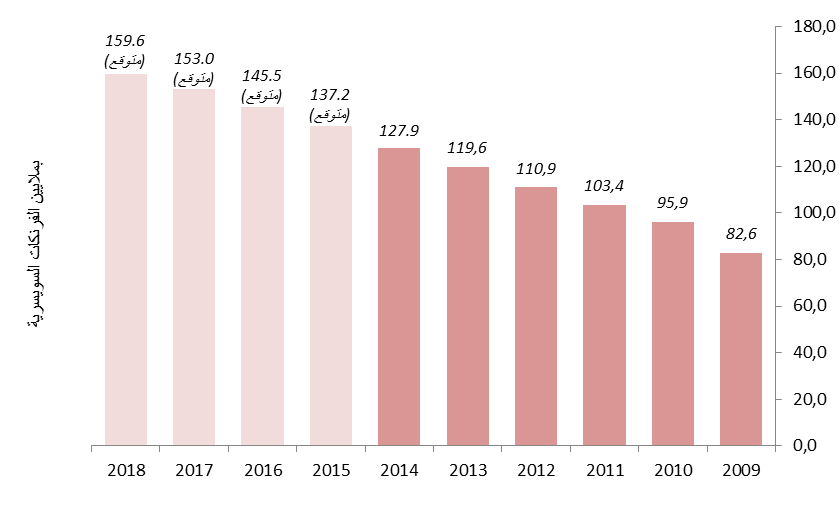
1. وتتألف خصوم مستحقات الموظفين البالغة 161.2 مليون فرنك سويسري بصورة رئيسية من خصوم التأمين الصحي لما بعد الخدمة البالغ 127.9 مليون فرنك سويسري، والذي يمثل 79.4 بالمئة من مجموع خصوم مستحقات الموظفين في 31 ديسمبر 2014. وقد زادت خصوم التأمين الصحي لما بعد الخدمة بمبلغ 8.3 مليون فرنك سويسري مقارنة بعام 2013. ويضطلع أكتواري مستقل بحساب الخصوم ويسجل الكلفة المستقبلية لحصة الويبو في أقساط التأمين الصحي لمتقاعدي الويبو الحاليين والمتقاعدين المتوقعين في المستقبل.

مكونات خصوم مستحقات الموظفين في 31 ديسمبر 2014



1. وشهدت خصوص التأمين الصحي لما بعد الخدمة زيادة منتظمة على مدار السنوات الست الماضية، ويتوقع استناداً إلى التوقعات الأكتوارية أن تستمر هذه الزيادة. وتزداد هذه الخصوم كل عام بسبب تكلفة الخدمة الجارية وتكلفة الفائدة وتنخفض الخصوم كل عام بفضل المستحقات التي تسددها المنظمة. وتمثل تكلفة الخدمة الجارية الأثر الصافي لناجم عن خدمة الموظفين خلال العام. وأما تكلفة الفائدة فهي الأثر الناجم عن اقتراب كل موظف عامل كل عام من سن الأهلية للاشتراك في التأمين الصحي لما بعد الخدمة. وتمثل المستحقات التي تدفعها المنظمة كل عام المساهمات الشهرية (65.0 بالمئة من الأقساط حالياً) التي تسددها المنظمة للمتقاعدين المشتركين في التأمين الصحي لما بعد الخدمة. وعليه، فإن السمات الديمغرافية لموظفي الويبو ونسبة الموظفين إلى المتقاعدين تؤثر تأثيراً ملحوظاً في حركة الخصوم. وفي هذا السياق، تجدر مراعاة تغير سن التقاعد مؤخراً للموظفين الذين عينوا اعتباراً من 1 يناير 2014. فبالنسبة إلى هؤلاء الموظفين، ارتفع سن التقاعد إلى 65 عاماً مقارنة بسن تقاعد الموظفين الذي عينوا اعتباراً من 1 نوفمبر 1990 ولكن قبل 1 يناير 2014، ويبلغ ذلك السن 62 عاماً.

حركة خصوم التأمين الصحي لما بعد الخدمة في 2009-2018

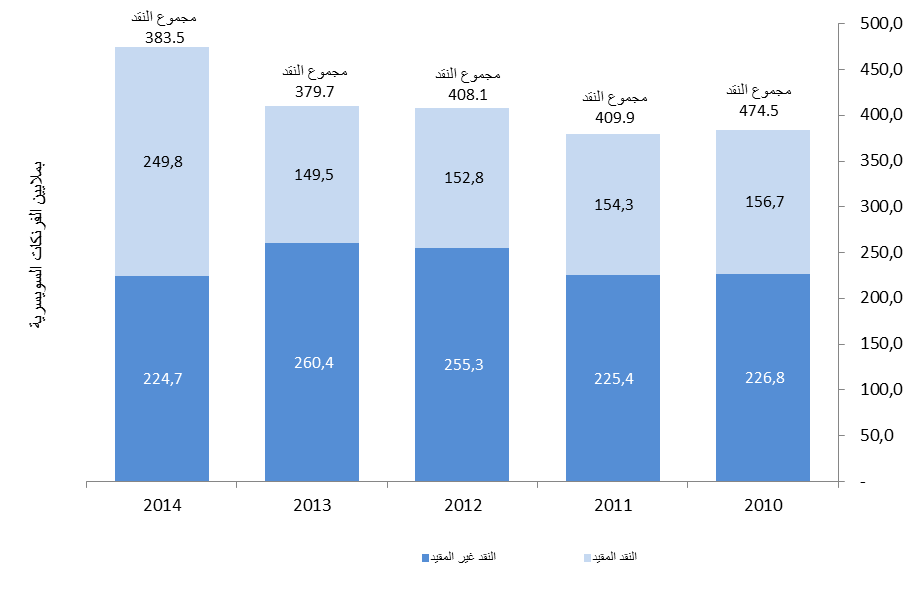


1. ويضم الحساب الذي يجريه الخبير الاكتواري المستقل أيضاً عدداً من الافتراضات الاكتوارية، بما في ذلك سعر الخصم، ومعدلات توجه التكاليف الطبية، ومعدلات دوران الموظفين ومعدلات الوفيات. ويؤدي تغير هذه الافتراضات سنوياً إلى مكاسب وخسائر اكتوارية. ووفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تطبق الويبو أسلوب الممرات في المعالجة المحاسبية لهذه المكاسب والخسائر الاكتوارية، ويعني ذلك أنها لا تقيد فوراً في البيانات المالية. وتجدر الإشارة إلى أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي قد ألغت أسلوب الممرات كوسيلة لتأجيل قيد هذه المكاسب والخسائر. وإذا اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هذا التغيير الذي طرأ في إطار المعايير الدولية للإبلاغ المالي، فق يؤدي ذلك إلى المزيد من التقلبات في خصوم التأمين الصحي لما بعد الخدمة المقيدة في بيان الوضع المالي. وفي 31 ديسمبر 2014، سجلت الويبو إجمالي خسائر اكتوارية متراكمة غير مقيدة قدره 26.6 مليون فرنك سويسري فيما يتعلق بالتأمين الصحي لما بعد الخدمة.
2. وتتألف القروض من قرض مؤسسة مباني المنظمات الدولية (20.9 مليون فرنك سويسري) وقرض بنك كانتون جنيف BCG وبنك كانتون فو BCV لإنشاء المبنى الجديد (118.3 مليون فرنك سويسري). ويبلغ مجموع المبالغ المدفوعة سنوياً لتسديد أصول هذه القروض 5.3 مليون فرنك سويسري في عام 2014. وإن المنظمة ملزمة، في نوفمبر 2015 بدفع القسط الإجمالي المقرر البالغ 24.0 مليون فرنك سويسري لتسديد قرض بنك كانتون جنيف وبنك كانتون فو للمبنى الجديد. ويصل مجموع الخصوم الأخرى إلى 64.5 مليون فرنك سويسري وهي تتضمن بشكل رئيسي 63.6 مليون فرنك سويسري في صورة حسابات جارية لمودعي الطلبات والأطراف المتعاقدة، فضلاً عن 0.9 مليون فرنك سويسري من المخصصات للتكاليف القانونية.

**التدفق النقدي**

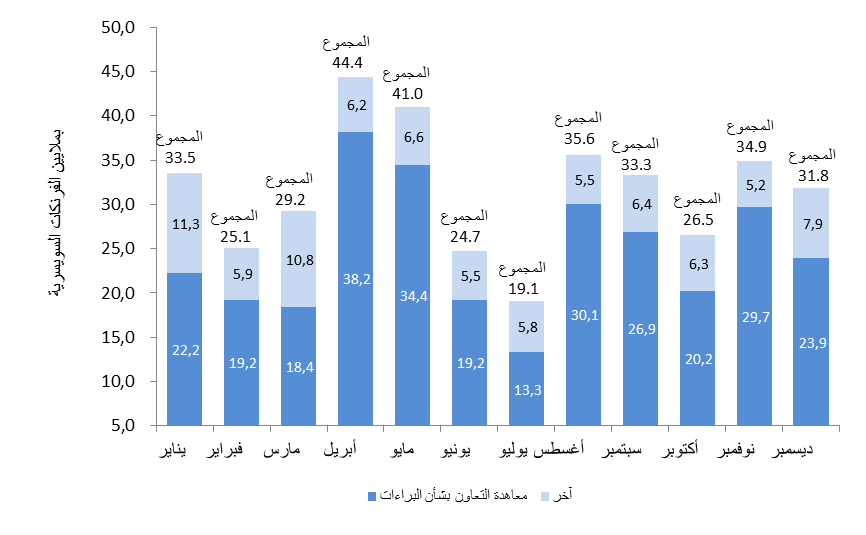
1. يبلغ الرصيد النقدي للمنظمة 474.5 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2014 مقارنة بمبلغ 409.9 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2013. وتزداد مجموع الأرصدة النقدية منذ عام 2011. وتعزى الزيادة البالغة 64.6 مليون فرنك سويسري بين عامي 2013 و2014 أساساً إلى مستوى تسلم مبالغ نقدية عن رسوم نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات خلال العام. وشهد رصيد الحسابات الجارية المملوكة لحساب الغير زيادة قدرها 8.7 مليون فنك سويسري، وسجلت إيداعات اتحاد مدريد زيادة قدرها 8.4 مليون فرنك سويسري (تصنَّف إما كتحويلات مستحقة الدفع أو مدفوعات مقدمة).
2. وفي البيانات المالية (انظر الملاحظة 3)، تقسم الأموال المقيدة بين الأموال المقيدة وغير المقيدة. وتشمل الأموال المقيدة الأموال المحتفظ بها للغير لأغراض تسجيل العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والرسوم المحصلة باسم الأطراف المتعاقدة في اتفاق مدريد وبروتوكوله واتفاق لاهاي، وباسم إدارات البحث الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. وتضاف إلى ذلك الودائع المستلمة في إطار الإجراءات الجارية بشأن العلامات التجارية، خلاف القسط الذي يقدر كمبالغ استلمتها المنظمة قبل استحقاقها، وهي تمثل أموالاً محصلة باسم جهات مانحة لمساهمات طوعية وتعتبر أموالا مقيّدة.
3. وخلال عام 2014، أجرت المنظمة تحويلاً مالياً قدره 85.2 مليون فرنك سويسري إلى حساب مصرفي مستقل أنشئ لحفظ الأموال المخصصة لتمويل مستحقات الموظفين في فترة ما بعد الخدمة في المستقبل. ويصنَّف رصيد هذا الحساب في 31 ديسمبر 2014 كأموال مقيدة.

الأرصدة النقدية المقيدة وغير المقيدة في 2010-2014

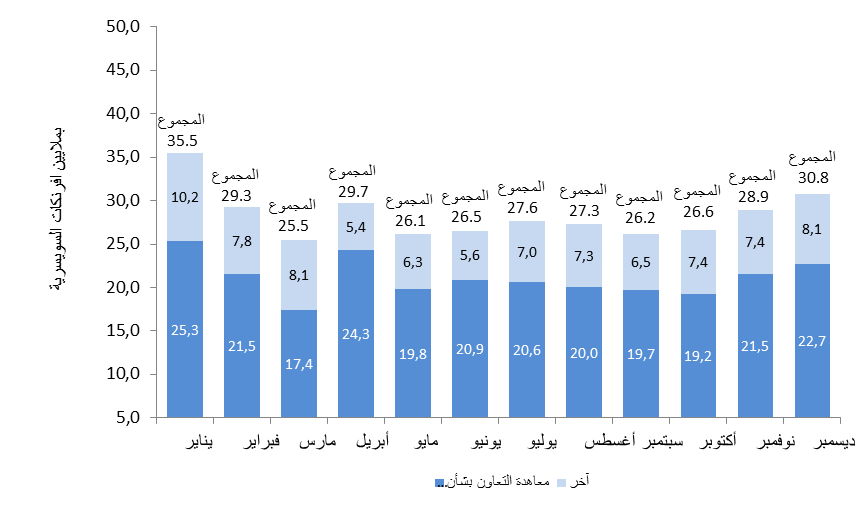


1. وكما ذكر أعلاه في تحليل القروض، من المقرر منظمة أن تبدأ المنظمة في عام 2015 بتسديد أقساط قرض بنك كانتون جنيف وبنك كانتون فو لإنشاء المبنى الجديد. ولا شك في أن الدفعة الأولى البالغة 24.0 مليون فرنك سويسري المقرر تسديدها في نوفمبر 2015 ستؤثر تأثيراً ملحوظاً في رصيد المنظمة النقدي في نهاية 2015.
2. وتمثل التدفقات النقدية الرئيسية للمنظمة المدفوعات المتعلقة بأنشطة نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وبلغ متوسط التدفقات النقدية الشهرية لأنشطة نظام التعاون بشأن البراءات 24.6 مليون فرنك سويسري خلال عام 2014 مقارنة بمبلغ 21.1 مليون فرنك سويسري خلال عام 2013، بينما بلغ متوسط التدفقات النقدية الشهرية من المصار الأخرى 7.0 ملايين فرنك سويسري خلال عام 2014 مقارنة بمبلغ 7.3 مليون فرنك سويسري خلال عام 2013. وكما يتضح من الجدولين الواردين في الصفحة التالية، سُجلت تغييرات ملحوظة في التدفقات النقدية بحسب الأشهر. إذ كانت التدفقات من أنشطة نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات أعلى بكثير في أبريل ومايو 2014 نظراً إلى تحصيل مستحقات الطلبات المودعة في عام 2013 إضافة إلى زيادة مستويات الإيداع في مارس 2014. وكانت التدفقات في يوليو 2014 دون المتوسط نظراً إلى عدم تحصيل مدفوعات خلال ذلك الشهر من مكتبي تسلم الطلبات.

التدفقات النقدية الشهرية في عام 2014



التدفقات النقدية الشهرية في عام 2013



# البيان المالي الأول

# بيان الوضع المالي

# في 31 ديسمبر 2014

***(بآلاف الفرنكات السويسرية)***



# البيان المالي الثاني

# بيان الأداء المالي

# للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

***(بآلاف الفرنكات السويسرية)***



# البيان المالي الثالث

# بيان التغييرات في صافي الأصول

# للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

***(بآلاف الفرنكات السويسرية)***



# البيان المالي الرابع

# بيان التدفق النقدي

# للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

***(بآلاف الفرنكات السويسرية)***



(1) باستثناء الفائدة المكتسبة والفائدة المدفوعة على القروض وأثر تغير سعر الصرف على السيولة وما يعادلها. والفائدة المكتسبة متضمنة في إيرادات الاستثمار (انظر الملاحظة 23). وللاطلاع على تفاصيل الفائدة المدفوعة على القروض، انظر الملاحظة 15. وللاطلاع على أثر تغير سعر الصرف على السيولة وما يعادلها، انظر الملاحظة 26.

# البيان المالي الخامس

# بيان مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية – الإيرادات

# للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

***(بآلاف الفرنكات السويسرية)***



(1) يمثل عمود الميزانية الأصلية وعمود الميزانية "النهائية" السنة الثانية للميزانية المعتمدة للفترة 2014-2015.

(2) هو الفارق بين الميزانية "النهائية" لسنة 2014 والإيرادات الفعلية على أساس قابل للمقارنة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

**البيان المالي الخامس**

**بيان مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية – المصروفات**

**للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014**

***(بآلاف الفرنكات السويسرية)***



(1) يمثل عمود الميزانية الأصلية وعمود الميزانية "النهائية" السنة الأولى للميزانية المعتمدة للفترة 2014-2015. وتستند الميزانية الأصلية إلى ميزانية الثنائية البالغة 674.0 مليون فرنك سويسري، التي وافقت عليها جمعيات الدول الأعضاء في الويبو يوم 12 سبتمبر 2013.

(2) هو الفارق بين الميزانية "النهائية" لسنة 2014 والمصروفات الفعلية على أساس قابل للمقارنة في 31 ديسمبر 2014.

(3) ترد تفاصيل تسويات الفائض وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الملاحظة 22 من هذه البيانات المالية.

# ملاحظات على البيانات المالية

## *الملاحظة 1: أهداف المنظمة وميزانيتها*

أنشئت المنظمة العالمية للملكية الفكرية في سنة 1967 وحلت محل مكتب حماية الملكية الفكرية الذي أنشئ في سنة 1893 (ويعرف بمختصر البربي (BIRPI) مختصر باللغة الفرنسية يعني *المكاتب الدولية المتحدة لحماية الملكية الفكرية*) لإدارة اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (1883) واتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (1886). وفي سنة 1974، اعتُرف بالويبو كوكالة متخصصة في منظومة الأمم المتحدة.

وتضطلع الويبو بطائفة واسعة من المهام المتصلة بحماية حقوق الملكية الفكرية. وتشمل هذه المهام ما يلي: مساعدة الحكومات والمنظمات على وضع السياسات وإقامة الهياكل وتطوير المهارات اللازمة لتسخير إمكانات الملكية الفكرية لأغراض التنمية الاقتصادية؛ والعمل مع الدول الأعضاء على تطوير قانون الملكية الفكرية الدولي؛ وإدارة المعاهدات؛ وإدارة أنظمة التسجيل العالمية للعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وتسميات المنشأ فضلاً عن نظام إيداع البراءات؛ وتوفير خدمات تسوية المنازعات؛ والاضطلاع بدور المحفل لإجراء الحوار المستنير وتبادل الخبرات.

وتعمل المنظمة وفقاً لاتفاقية الويبو الموقعة في استوكهولم في 14 يوليو 1967 والمعدلة في 28 سبتمبر 1979. وتضم الويبو حالياً 188 بلداً عضواً. ويقع مقر الويبو الرئيسي في جنيف بسويسرا ولديها مكاتب تمثلها في بيجين وموسكو (أُنشئا في عام 2014) ونيويورك وريو دي جانيرو وسنغافورة وطوكيو. وتتمتع المنظمة بامتيازات وحصانات بناء على اتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وحصاناتها، كما أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1947، واتفاق المقر المبرم مع المجلس الفدرالي السويسري في سنة 1970 ولا سيما فيما يتعلق بالإعفاء من دفع معظم أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

وتخضع الويبو للهيئات الرئاسية التالية التي أنشئت بموجب اتفاقية الويبو وتجتمع في دورات عادية مرة كل سنتين على الأقل ولها أن تجتمع في دورات استثنائية في السنوات الأخرى:

* الجمعية العامة، والتي تتألف من الدول الأطراف في اتفاقية الويبو والأعضاء في أي من الاتحادات، وهي مسؤولة عن تعيين المدير العام لفترة محددة لا تقل عن ست سنوات، واعتماد الميزانية للمصروفات المشتركة بين جميع الاتحادات واعتماد النظام المالي للمنظمة، ودعوة الدول إلى أن تصبح أعضاء في المنظمة وغيرها من الوظائف التي حددتها الاتفاقية.
* ومؤتمر الويبو الذي يتألف من جميع الدول الأعضاء، سواء كانت أعضاء في أي من الاتحادات أو لم تكن. ويعتمد المؤتمر ميزانيته والتعديلات على الاتفاقية فضلا عن وظائف أخرى حسب الاقتضاء.
* ولجنة الويبو للتنسيق التي تتألف من أعضاء اللجنتين التنفيذيتين لاتحادي باريس وبرن وربع عدد الدول الأطراف في اتفاقية الويبو غير الأعضاء في أي اتحاد، وسويسرا، باعتبارها الدولة التي يقع مقر المنظمة في أراضيها. وتختار اللجنة أسماء مرشحين لمنصب المدير العام وتصوغ جداول أعمال الجمعية العامة والبرنامج والميزانية للمؤتمر وتؤدي واجبات أخرى تكلّف بها بموجب اتفاقية الويبو.
* وتجتمع جمعيات اتحادات برن ولاهاي ونيس وليشبونة ولوكارنو وفيينا وبودابست والتصنيف الدولي للبراءات وباريس بمقتضى المعاهدات التي أنشئ بموجبها كلٌ من الاتحادات التي تديرها الويبو وتعتمد تلك الأجزاء من ميزانية الويبو المرتبطة بالإيرادات والنفقات المنسوبة حصرياً إلى كل منها وتحدد مستوى الرسوم الواجب دفعها إلى الويبو لقاء الخدمات المقدمة بموجب كل معاهدة.

وتحصل الويبو على تمويلها من الرسوم المحصلة لقاء الخدمات التي تقدمها المنظمة ومن الاشتراكات التي تدفعها الدول الأعضاء ومن المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء وسائر الجهات المانحة. وتعمل المنظمة في إطار برنامج وميزانية لفترة سنتين بما يضمن اعتمادات تمثل التصريحات بالإنفاق من الميزانية التي توافق عليها الجمعية العامة لكل فترة مالية ما. وبفضل الموافقة على الاعتمادات يخوَّل المدير العام صلاحية التعهد بالمصروفات والتصريح بها وتسديد المدفوعات للأغراض المحددة لها في حدود الاعتمادات.

## *الملاحظة 2: السياسات المحاسبية المهمة*

**أساس الإعداد**

أعدت هذه البيانات المالية على أساس الاستمرارية وملازمة الاستحقاق وطبقت المبادئ المحاسبية بانتظام طيلة الفترة. وتستوفي هذه البيانات متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

**تكاليف الاقتراض**

تقيّد كل التكاليف المقترنة بالاقتراض في باب المصروفات في الفترة التي تكبدتها المنظمة. وقد رسملت تكاليف الاقتراض (الفوائد والرسوم) المرتبطة ببناء المبنى الجديد بوصفها عملا جاريا أثناء مرحلة البناء (انظر الملاحظة 9). ورُسملت تكاليف الاقتراض (عمولة على مبالغ القروض غير المسحوبة) المرتبطة ببناء قاعة المؤتمرات الجديدة بوصفها عملاً جارياً أثناء مرحلة البناء (انظر الملاحظة 9). وأما تكاليف الاقتراض (الفوائد والرسوم) المرتبطة باقتناء حق المساحة من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية فيما يتعلق بالموقع الذي شيد عليه مبنى معاهدة التعاون بشأن البراءات، فقد رسملت بوصفها جزءاً من قيمة الأصول واستهلكت طيلة المدة المتبقية من سريان الحقوق على الأرض (انظر الملاحظة 8).

**السيولة والاستثمارات وغيرها من الأصول المالية**

تشمل السيولة وما يعادلها المبالغ النقدية المتوفرة والإيداعات المستأمنة رهن الإشارة لدى المصارف والإيداعات المستأمنة لمدة تصل إلى 90 يوماً وغيرها من الاستثمارات النقدية على الأجل القصير سهلة التحويل إلى نقد والمعرضة إلى خطر قليل للتقلب في القيمة.

**مستحقات الموظفين**

تحدّد الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي ما بعد الخدمة ومنحة العودة إلى الوطن والسفر المدفوعة وفقاً لما يحدده الخبير الأكتواري المستقل على أساس سنويّ وبتطبيق منهجية تقييم وحدة الاعتمادات المتوقعة. وتقيّد الأرباح والخسائر الأكتوارية للتأمين الصحي لما بعد الخدمة باستخدام منهجية الممرات وتُستهلك على مدى متوسط سنوات خدمة الموظف في المستقبل. وإضافة إلى ذلك، تحدد الخصوم بالنسبة إلى قيمة العطل السنوية المتراكمة وعطل زيارة الوطن غير المأخوذة وساعات العمل الإضافية المستحقة غير المسددة ومستحقات نهاية الخدمة ومكافآت الأداء ومنح التعليم المستحقة في تاريخ التقرير المالي والتي لم تدرج في بند النفقات المتداولة.

والويبو منظمة عضو تشارك في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لتوفير منافع تتعلق بالتقاعد والوفاة والإعاقة للموظفين. وصندوق المعاشات التقاعدية عبارة عن خطة منافع ممولة محددة من قِبل أرباب عمل متعددين. وتنص المادة 3(ب) من اللائحة التنفيذية للصندوق على فتح باب العضوية في الصندوق أمام الوكالات المتخصصة ولأي منظمة حكومية دولية أخرى تشارك في النظام المشترك للرواتب والبدلات وظروف الخدمة الأخرى للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

وتعرض الخطة المنظمات المشاركة لمخاطر أكتوارية مقترنة بالموظفين الحاليين والسابقين للمنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، مما يؤدي إلى غياب أساس متسق وموثوق لتخصيص الالتزام وأصول الخطة والتكاليف لكلٍ من المنظمات المشاركة في الخطة. ويتعذر على الويبو والصندوق المشترك، شأنهما في ذلك شأن سائر المنظمات المشاركة في الصندوق، في الوضع الحالي تعيين حصة الويبو التناسبية من التزام المنافع المحدد وأصول الخطة والتكاليف المقترنة بالخطة على نحو يتسم بقدر كافٍ من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ولذلك فقد تعاملت الويبو مع هذه الخطة على أنها خطة إسهام موضوعة وفق المعيار 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتُقيد إسهامات الويبو في الخطة خلال الفترة المالية بوصفها مصروفات في بيان الأداء المالي.

**قيد المصروفات**

تقيّد المصروفات عند استلام السلع وتقديم الخدمات.

**الأدوات المالية**

***الأصول المالية***

القيد والقياس الأولي:

تصنَّف الأصول المالية ضمن نطاق المعيار 29 من من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتعلق *بالأدوات المالية: القيد والقياس* باعتبارها أصولاً مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، أو قروضاً ومبالغ مستحقة، أو استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق، أو أصولاً مالية متاحة للبيع، حسب الاقتضاء. وتحدد المنظمة تصنيف أصولها المالية عند القيد الأولي. وتتضمن الأصول المالية للمنظمة النقد والإيداعات قصيرة الأجل والقروض والمبالغ المستحقة.

القياس التالي:

يعتمد قياس الأصول المالية فيما يلي ذلك على تصنيفها.

*الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز*

تتضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز الأصول المالية المحتفظ بها للتداول والأصول المالية المحددة لدى القيد الأولي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. وتصنَّف الأصول المالية على أنها محتفظ بها للتداول إذا كان اقتناؤها لغرض البيع أو إعادة الشراء في الأجل القريب. وتثبت الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز في بيان الوضع المالي بالقيمة العادلة مع قيد التغيرات في القيمة العادلة في الفائض أو العجز.

*القروض والمبالغ المستحقة*

القروض والمبالغ المستحقة أصول مالية غير مشتقة بمدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد غير مطروحة في سوق نشطة. وبعد القياس الأولي، تقاس هذه الأصول المالية فيما يلي ذلك بالتكلفة المستهلكة باستخدام أسلوب معدل الفائدة المعادل مطروحاً منه خسائر الأضرار. وتحسب التكلفة المستهلكة عن طريق أخذ أي خصم أو ميزة سعرية لدى الاقتناء والرسوم أو التكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة المعادل في الحسبان. أما الخسائر الناجمة عن الأضرار فتقيد في الفائض أو العجز.

إلغاء القيد:

تلغي المنظمة قيد أصل مالي، أو جزء من أصل مالي أو جزء من مجموعة من أصول مالية متشابهة عند الاقتضاء، عند انقضاء حقوق تلقي تدفقات نقدية من الأصل أو التنازل عنها.

أضرار الأصول المالية:

تجري المنظمة تقييماً كلما حل تاريخ إعداد التقرير لتبين وجود أي أدلة موضوعية تشير إلى أضرار لحقت بأصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية. ولا يعتبر أي ضرر بأصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية ما لم تتوافر أدلة موضوعية تثبت حدوث الضرر نتيجة لوقوع حدث واحد أو عدة أحداث بعد القيد الأولي للأصل (تكبد "حدث خسارة") وكان لحدث الخسارة هذا أثر في التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية يمكن تقديره بشكل موثوق.

***الخصوم المالية***

القيد والقياس الأولي:

تصنَّف الخصوم المالية ضمن نطاق المعيار 29 من من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتعلق *بالأدوات المالية: القيد والقياس* باعتبارها خصوماً مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز أو قروضاً، حسب الاقتضاء. وتحدد المنظمة تصنيف خصومها المالية عند القيد الأولي. وتقيد جميع الخصوم المالية أولاً بالقيمة العادلة، ويضاف إليها في حالة القروض تكاليف المعاملات التي يمكن عزوها إليها مباشرة. وتتضمن الخصوم المالية للمنظمة التداول وغير ذلك من المدفوعات والقروض.

القياس التالي:

يعتمد قياس الخصوم المالية فيما يلي ذلك على تصنيفها.

*الخصوم المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز*

تتضمن الخصوم المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز الخصوم المالية المحتفظ بها للتداول والخصوم المالية المحددة لدى القيد الأولي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. وتصنَّف الخصوم المالية على أنها محتفظ بها للتداول إذا كان اقتناؤها لغرض البيع في الأجل القريب. وتقيد المكاسب أو الخسائر على الخصوم المحتفظ بها للتداول في الفائض أو العجز.

*القروض والمبالغ المستحقة*

بعد القياس الأولي، تقاس القروض فيما يلي ذلك بالتكلفة المستهلكة باستخدام أسلوب معدل الفائدة المعادل. وتقيد المكاسب والخسائر في الفائض أو العجز عند إلغاء قيد الخصوم وكذلك من خلال عملية استهلاك أسلوب الفائدة المعادلة. وتحسب التكلفة المستهلكة عن طريق أخذ أي خصم أو ميزة سعرية لدى الاقتناء والرسوم أو التكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة المعادل في الحسبان.

إلغاء القيد:

يلغي قيد أي خصم مالي عند الوفاء بالالتزام الذي يقتضيه الخصم أو إلغائه أو انقضائه. وإذا حل خصم مالي محل آخر من نفس جهة الإقراض استناداً إلى شروط مختلفة اختلافاً كبيراً، أو خضعت شروط خصم قائم لتعديلات جوهرية، فإن هذا الإحلال أو التعديل يعامَل على أنه إلغاء قيد للخصم الأصلي وقيد لخصم جديد، بينما يقيد الفرق بين المبالغ المرحلة المناظرة في الفائض أو العجز.

**معاملات بالعملات الأجنبية**

الفرنك السويسري هو العملة التي تعمل بها الويبو وبه تعرض هذه البيانات المالية. وتحول كل المعاملات التي تجرى بعملات أخرى إلى مبالغ بالفرنك السويسري وفقاً لأسعار صرف الأمم المتحدة التي تمثل تلك السائدة في تاريخ إجراء تلك المعاملات. وتقيد في بيان الأداء المالي كل المكاسب والخسائر المحققة وغير المحققة والناتجة عن تسوية تلك المعاملات وعن عملية التحويل في تاريخ التقرير المالي عن الأصول والخصوم التي تمت بعملات خلاف العملة التي تعمل بها الويبو.

**الأصول الثابتة**

تقيّم المعدات بحسب تكلفتها ناقص اهتلاكها التراكمي والأضرار التي تلحق بها. وتقيد المعدات بوصفها أصولا إذا كانت تكلفة الوحدة الواحدة منها تساوي 000 5 فرنك سويسري أو أكثر. وتقيد الأراضي والممتلكات الاستثمارية بقيمتها العادلة كما تحددها عملية تقييم مستقلة تجرى وفقاً لمعايير التقييم الدولية. وتقدر قيمة المباني المشغولة بتكلفة المبنى عندما كان جديدا زائد تكاليف التحسينات اللاحقة كما يحددها خبير مستقل ناقص الاهتلاك التراكمي. وبالنسبة إلى القيد الأولي للمباني المشغولة في الأول من يناير 2010، وهو تاريخ الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فتحدد قيمتها في حالتها الجديدة بالرجوع إلى تكلفة تقديرية يحسبها خبير استشاري خارجي وتمثل قيمة كل عنصر في مرحلة البناء زائد أعمال التحسين القائمة في تاريخ القيد الأولي ناقص الاهتلاك التراكمي المستند إلى العمر الإنتاجي المقدر المتبقي لكل عنصر. وتوضع التكاليف اللاحقة لأعمال التجديد والتحسين الكبيرة التي تجرى على الأصول الثابتة والتي تزيد أو تمدد المنافع الاقتصادية أو قدرة الخدمة بقيمتها. وتقدر أرباح وخسائر التصرف بمقارنة العائدات بمبلغ الأصول المرحّلة وتدرج في بيان الأداء المالي. ولا تقيّد قيمة الأصول التاريخية، بما فيها المصنفات الفنية المتبرع بها، في البيانات المالية.

ويسجّل الاهتلاك بحيث تشطب التكلفة الكاملة للأصول الثابتة بخلاف الأراضي والمباني الجاري تشييدها أثناء عمرها الإنتاجي المقدر بتطبيق منهجية تأثر القيمة المباشر. وفي حالة استخدام أصول ثابتة لجزء من السنة فقط (نتيجة لاقتنائها أو التصرف فيها أو الاستغناء عنها خلال السنة)، لا يقيد الاهتلاك إلا مقابل الشهور التي استخدم خلالها الأصل. وتطبق مجموعات قيم العمر الإنتاجي التالية على مختلف أصناف الأصول الثابتة:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| العمر الإنتاجي المقدر | العنصر | الصنف |
| 5 سنوات |  | معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات |
| 5 سنوات |  | المركبات |
| 10 سنوات |  | الأثاث والتثبيتات |
| 80 - 100 سنة | الهيكل والأساسات | المباني |
| 50 سنة | الواجهة |  |
| 40 - 50 سنة | أعمال تحسين الأرض |  |
| 50 - 60 سنة | السطح |  |
| 50 سنة | الطوابق والجدران والسلالم |  |
| 30 - 40 سنة | الأرضية وتغطية الجدران |  |
| 20 - 40 سنة | تجهيزات المطابخ |  |
| 5 سنوات - 40 سنة | تجهيزات المؤتمرات |  |
| 30 سنة | التدفئة والتهوية |  |
| 40 سنة | المرافق الصحية |  |
| 30 - 50 سنة | التجهيزات الكهربائية |  |
| 40 سنة | المصاعد |  |
| 45 سنة | معدات التنظيف الخارجي |  |

وتخضع القيم المرحّلة للأصول الثابتة للمراجعة لخفضها إذا ما بينت أحداث أو تغيرات ما في الظروف إلى أن القيمة الدفترية للأصول قد لا تستردّ. وإذا ما ثبت ذلك، يقدّر المبلغ القابل للاسترداد من الأصول بهدف تحديد مدى خسارة الأضرار المتكبدة، إن وجدت. وتقيد كل الخسائر بسبب الأضرار في بيان الأداء المالي.

**قوائم الموجودات**

تشمل قوائم الموجودات قيمة المنشورات المعدّة للبيع والمنشورات الموزّعة مجّانا، وقيمة الإمدادات والمعدّات المستخدمة في إنتاج المنشورات وقيمة السّلع المحفوظة في متجر الويبو. وتحدّد القيمة الإجمالية للمنشورات في صيغتها النهائية باستخدام تكلفة الصّفحة المطبوعة في المتوسّط (باستثناء تكاليف التّسويق والتّوزيع) مضروبة في عدد صفحات المنشورات الواردة في قائمة المنشورات وتسويتها للأخذ بالقيمة الأدنى من بين التكلفة وصافي القيمة الممكن تحقيقها. وتشطب قيمة المنشورات التي تسحب من البيع أو التوزيع المجاني خلال السنة التي تصبح فيها قديمة.

وتجرى عملية جرد مادي سنويّا لجميع الإمدادات المخزّنة للمنشورات والسلع المعدّة للبيع في متجر الويبو. وتعدّ قائمة المنشورات المعدّة للبيع باستمرار وتجرى بعض عمليات الإحصاء المادي الاختبارية طوال السنة للتحقق من أرصدة قائمة الموجودات. وفي نهاية كل سنة، تشطب السلع التي تحذف من مجلة المنشورات المعدة للبيع أو التوزيع المجاني إلى جانب السلع التي يتوقع عدم إمكانية مواصلة توزيعها بالمجان أو بيعها وتخفّض قيمتها لتصل إلى الصّفر.

وقدّرت تكلفة الأوراق والإمدادات الأخرى المستخدمة في عملية الإنتاج باستخدام طريقة الأوّل في الدّخول هو الأوّل في الخروج. وتقدّر قيمة السّلع المحفوظة في متجر الويبو بتكلفتها التي تكبّدتها المنظّمة. وتخفّض قيمتها لتعكس صافي قيمتها القابلة للتحقيق إذا ما لحقتها أضرار أو أصبحت قديمة. ولا يمكن رهن الموجودات بوصفها ضمانا للخصوم.

**الأصول غير المادية**

ترحل الأصول غير المادية بتكلفتها مخصوماً منها الاستهلاك التراكمي والتلفيات. ويطبق الاستهلاك على أساس خط مستقيم على جميع الأصول غير المادية ذات العمر المحدد بمعدلات تكفل شطب التكلفة أو القيمة على مدى أعمارها الإنتاجية. وقد قدرت الأعمار الإنتاجية للأصناف الرئيسية على النحو التالي:

|  |  |
| --- | --- |
| الصنف | العمر الإنتاجي المقدر |
| برامج حاسوب اقتنيت خارجياً | 5 سنوات |
| برامج مطورة داخلياً | 5 سنوات |
| تراخيص وحقوق | مدة الترخيص/الحق |

وترسمل تراخيص برامج الحاسوب المقتناة على أساس التكاليف المتكبدة لاقتناء البرنامج المعني وتجهيزه للاستخدام. وتقيد البرامج أو تراخيص البرامج التي تشترى خارجياً على أنها أصل إذا بلغت تكلفة كل وحدة منها 5000 فرنك سويسري أو أكثر. وترسمل التكاليف المقترنة بشكل مباشر بتطوير برامج لاستخدامها في الويبو بوصفها أصولاً غير مادية. وتتضمن التكاليف المباشرة تكاليف الموظفين القائمين على تطوير البرامج. وتقيد البرامج المطورة داخلياً على أنها أصل إذا بلغت تكلفتها 000 100 فرنك سويسري أو أكثر.

وقيّدت حقوق استخدام الأملاك في كانتون جنيف التي اقتنتها المنظمة بطريق الشراء بتكلفتها التاريخية وتُستهلك طيلة الفترة المتبقية من مدّة الحق الممنوح. ولا تقيّد في البيانات المالية قيمة حقوق استخدام الملكيّة التي منحها كانتون جنيف بدون تكلفة والتي يستعيد ملكيّتها في نهاية فترة المنح.

**المخصّصات**

تقيّد المخصّصات عندما يكون للويبو التزام قانوني أو إسنادي ناتج عن حدث سابق قد يقتضي إخراج موارد من أجل تسوية الالتزام متى ما أمكن التوصّل إلى تقدير موثوق لمبلغ ذلك الالتزام.

**المبالغ المستحقّة للمنظمة**

تقاس المبالغ المستحقّة من المعاملات التبادليّة، والتي تشمل الرّسوم المحصّلة من البراءات الدّولية والتسجيل الدولي للعلامات التجارية والتصاميم الصناعية وغيرها من الخدمات والمنشورات، على القيمة العادلة للعوض المحصل أو الممكن تحصيله مقابل رسوم العلامات التجارية والتصاميم الصناعية ومعاهدة التعاون بشأن البراءات متى ما سجل الطلب الدولي وعندما تستلم أموال تحت باب إيرادات أخرى.

وتقيد الاشتراكات المقرّرة كإيرادات في بداية السنة المالية. ويدوّن مبلغ بديل بالنسبة إلى المبالغ المستحقة التي يتعذر استردادها تساوي الاشتراكات المقررة التي جمدتها الجمعية العامة زائد الاشتراكات المستحقة من الدول الأعضاء التي فقدت حق التصويت بناء على المادة 11 من اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

وبالنسبة إلى باقي المبالغ المستحقة تحدد بدائل عدم استرداد بالاستناد إلى استعراض المبالغ غير المستلمة حتى تاريخ إعداد التقرير المالي.

**قيد الإيرادات**

تقيّد الإيرادات المحقّقة من المعاملات التبادليّة التي تشمل الرسوم المحصلة على طلبات البراءات الدولية، بما في ذلك الرسوم المحصلة على الصفحات الإضافية، والتسجيل الدولي للعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية في تاريخ النشر. ويؤجل قيد الإيرادات المحصلة من الرسوم المستلمة على الطلبات غير المنشورة خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى حين استكمال النشر. ويؤجل أيضا قيد الجزء من رسم طلب البراءة الذي يغطي تكاليف ترجمة تقارير الأهلية للبراءة الواردة بغير اللغة الإنكليزية المستلمة بعد النشر إلى حين استكمال الترجمة. وتقيد جميع الرسوم الأخرى المرتبطة بطلبات البراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية، بما في ذلك حالات التجديد، عندما تقدم الخدمات التي تغطيها الرسوم. وتقيد الإيرادات المتأتية من المنشورات وخدمات التحكيم والوساطة عند تسليم السلع أو أداء الخدمات بالكامل.

أما الإيرادات المحققّة من المعاملات غير التبادلية مثل المساهمات الطوعية المودعة في حسابات خاصة تستند إلى اتفاقات قابلة للإنفاذ، فتقيد كإيرادات في الوقت الذي يصبح فيه الاتفاق ملزما ما لم يشمل الاتفاق شروطا تتعلق بأداء معين أو رد الأرصدة غير المنفقة. وتقتضي تلك الاتفاقات قيد خصوم في البداية لتأجيل قيد الإيرادات ومن ثم تقيد الإيرادات حيث تشطب الخصوم من خلال أداء الشروط الخاصة الواردة في الاتفاق.

وتقيّد الاشتراكات المقررة كإيرادات في بداية كل سنة من فترة الميزانية التي يسري عليها تقرير تلك الاشتراكات.

**إعداد تقارير القطاعات**

تتولى الاتحادات التي تشكل المنظمة العالمية للملكية الفكرية إعداد تقارير القطاعات. وتقسم إيرادات المنظمة ونفقاتها فيما بين الاتحادات وفقاً لطريقة تقسيم أقرتها جمعية الويبو [المرفق الثالث من وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 2014/2015]. وتقسم الطريقة المذكورة الإيرادات والنفقات على كل برنامج ومن ثم على كل اتحاد بالاستناد إلى الجمع بين الإيرادات والنفقات المباشرة وعدد الموظفين وقدرة كل اتحاد على السداد، وتحدَد تلك القدرة ذاتها بناء على عملية تجمع بين الإيرادات والأموال المتداولة والاحتياطيات. ولا تخصص أصول الويبو وخصومها على القطاعات الفردية لأن المنظمة ككل تحتفظ بملكيتها، إلا أن حصة كل اتحاد في صافي أصول المنظمة بما فيها أرصدة الأموال المتجمعة وفائض إعادة التقييم وصناديق رؤوس الأموال العاملة، تقيّد حسب كل قطاع (انظر الملاحظة 28).

**التغيرات في العرض**

أجريت التغييرات التالية على عرض المبالغ المقارنة بغية مواءمتها مع تصنيف البنود في البيانات المالية لعام 2014:

* أعيد تصنيف 3.4 مليون فرنك سويسري من مصروفات التشغيل إلى بند تكاليف التمويل الذي أصبح يرد منفصلاً في بيان الأداء المالي؛
* أعيد تصنيف 0.5 مليون فرنك سويسري من نفقات الموظفين إلى بند المتدربين ومنح الويبو الذي أصبح يرد منفصلاً في بيان الأداء المالي. ويخص ذلك تكاليف المتدربين التي لم تعد مدرجة في نفقات الموظفين بغية إبراز طبيعة العلاقة بين هؤلاء الأفراد والمنظمة بصورة ملائمة؛
* أعيد تصنيف 1.3 مليون فرنك سويسري من الأسفار والمنح إلى بند المتدربين ومنح الويبو الذي أصبح يرد منفصلاً في بيان الأداء المالي. وأما البيانات السابقة فكانت تضم فئة واحدة من المنح تندرج في إطار بند الأسفار والمنح، ولكن أسفر تنفيذ إصلاح المنظمة للخدمات التعاقدية عن فئتين من المنح تتطلب التمييز بينها وهما منح الويبو ومنح الدورات. وتظل منح الدورات جزءاً من بند الأسفار والمنح؛
* في بيان الوضع المالي، أعيد تصنيف 3.1 مليون فرنك سويسري يتعلق بالضرائب الأمريكية القابلة للاسترداد من الحسابات الجارية إلى الحسابات غير الجارية (معاملات الصرف)؛
* في بيان الوضع المالي، أعيد تصنيف 0.1 مليون فرنك سويسري يتعلق بمستحقات نهاية الخدمة من حسابات المدفوعات (معاملات الصرف) إلى مستحقات الموظفين).

**الاستعانة بالتقديرات**

تحتوي البيانات المالية بالضرورة على عدد من المبالغ المالية القائمة على التقديرات والافتراضات التي تضعها الإدارة. وتشمل التقديرات عددا من العناصر من بينها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: التزامات تتعلق بمستحقات التأمين الصحي المحددة وغيرها من مستحقات ما بعد الخدمة (التي يحسب قيمتها أكتواري مستقل) والمبالغ المخصصة للتقاضي وتقدير قيمة قوائم الموجودات من المنشورات والمخاطر المالية المتصلة بالحسابات المدينة والتكاليف المتراكمة ودرجة تلف الأصول الثابتة. وتكون النتائج الفعلية أحياناً مختلفة عن هذه التقديرات. وتقيد التغيرات في التقديرات خلال الفترة التي تصبح معروفة فيها.

وقد تقع بعض الفروق التقريبية الصغيرة نظراً إلى عرض جميع الأرصدة بآلاف الفرنكات السويسرية.

## *الملاحظة 3: السيولة وما يعادلها*



تحفظ الودائع النقدية عموماً في حسابات بنكية بنفاذ مباشر وحسابات بالفائدة. وبلغت أسعار الفائدة المحققة في المتوسط من الحسابات بالفائدة والاستثمارات المحفوظة لدى الإدارة المالية الاتحادية السويسرية 0.421 بالمئة في عام 2014 [0.558 بالمئة في عام 2013]. وبعد تنفيذ الأحكام الجديدة للإدارة المالية الاتحادية السويسرية الخاصة بفتح حسابات إيداع والحفاظ عليها، لن تتمكن الويبو من إبقاء إيداعاتها لدى هذه الإدارة اعتباراً من نهاية عام 2015.

والأموال المقيدة تشمل أموال الغير بالفرنك السويسري الممسوكة لأغراض تسجيل العلامات التجارية أو الرسوم والنماذج الصناعية والاشتراك في دوريات الويبو وغير ذلك. وتشمل أيضا الرسوم المحصلة نيابةً عن الأطراف المتعاقدة بموجب اتفاق مدريد وبروتوكوله واتفاق لاهاي ونيابةً عن إدارات البحث الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات من قبل المكتب الدولي للويبو العامل كمكتب لتسلم الطلبات. وإضافة إلى ذلك، تمثل الودائع المستلمة في إطار الإجراءات الجارية بشأن العلامات التجارية، خلاف القسط منها الذي يقدر كمبالغ استلمتها المنظمة قبل استحقاقها، أموالاً محصلة نيابةً عن الغير وتعتبر كأموال محدودة النفاذ.

وخلال عام 2014، أجرت المنظمة تحويلاً مالياً قدره 85.2 مليون فرنك سويسري إلى حساب مصرفي مستقل أنشئ لحفظ الأموال المخصصة لتمويل مستحقات الموظفين في فترة ما بعد الخدمة في المستقبل. ويصنَّف رصيد هذا الحساب في 31 ديسمبر 2014 كأموال مقيدة.

وأما الحسابات الخاصة التي تمسكها المنظمة نيابةً عن المتبرعين بالمساهمات الطوعية فتودع بالعملة التي ستقيد بها النفقات المعنية، بالاستناد إلى الاتفاقات مع المانحين.

## *الملاحظة 4:* *الحسابات المدينة والمبالغ المدفوعة مقدّما والمبالغ المدفوعة قبل استحقاقها*



تمثل الاشتراكات المقررة إيرادات غير محصّلة تتصل بنظام الويبو أحادي الاشتراكات الذي وافقت عليه جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو. وتحدّد الجمعيات قيمة وحدة الاشتراك بالفرنك السويسري عند إعداد الميزانية للفترة المالية التي تدوم سنتين. وتقسم الاشتراكات إلى فئات وعلى كل فئة أن تساهم بعدد محدد من وحدات الاشتراك. وتترك للدول الأعضاء حرية اختيار الفئة التي تحدد أساس اشتراكها، فيما عدا البلدان النامية التي تنتمي تلقائياً إلى واحدة من فئات ثلاث خاصة.

وقد خصص بدل يقابل قيمة الأموال المدينة المستحقة من الاشتراكات المقررة وإسهامات صناديق رؤوس الأموال العاملة المستحقة من الاتحادات والمتعلقة بفترات تسبق بدء العمل بالنظام أحادي الاشتراكات في سنة 1994. ويغطي هذا البدل مبالغ مستحقة من الدول الأعضاء التي فقدت حق التصويت بموجب الفقرة 5 من المادة 11 من اتفاقية الويبو واشتراكات البلدان الأقل نمواً التي جمدت بقرار من الجمعيات. وإن إجمالي البدلات في 31 ديسمبر 2014 قد بلغ 6.8 مليون فرنك سويسري [7.1 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2013].

تمثل الحسابات المدينة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات رسوم الإيداع الدولي غير المسددة عن طلبات البراءات المودعة قبل تاريخ صدور التقرير. وتشمل المبلغ المقدر للرسوم المفروضة على طلبات البراءات الدولية التي استلمتها مكاتب تسلّم الطلبات الوطنية قبل تاريخ صدور التقرير المالي ولم تحيلها إلى المكتب الدولي لنظام المعاهدة بحلول تاريخ صدور التقرير المالي.

ويحق للموظفين المعينين دوليا، خلاف الموظفين الذين يعيشون في أوطانهم، الحصول على منحة تغطي تكاليف تعليم الأبناء المعالين بنسبة 75.0 بالمئة إلى حين السنة الرابعة من الدراسات بعد المرحلة الثانوية على ألا يتجاوز ذلك انتهاء السنة الدراسية التي يبلغ فيها الابن أو الابنة سن 25 سنة. وتحدد مبالغ قصوى للمنح لكل بلد. ويحق للموظفين الدوليين الحصول على مبلغ مدفوع مقدماً يساوي المبلغ المقدر لمنحة التعليم لكل ابن في بداية السنة الدراسية. وتمثل المبالغ المدفوعة مقدماً للموظفين مجموع المنح المدفوعة مقدماً للسنة الدراسية 2014-2015.

وتستعمل الأموال المدفوعة مقدماً إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدفع بالنيابة عن المنظمة. ويشمل المبلغ المدين الإجمالي المبين المبالغ الخاصة بطلبات الدفع المقدمة إلى البرنامج التي لم تستلم الموافقة عليها بعد أو التي لا تزال الموافقة عليها قيد البحث. وتمثل النفقات القابلة للاسترداد للاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة (الأوبوف) مبالغ تدفعها المنظمة بالنيابة عن الأوبوف ولم تسدد لها بعد.

وتمثل الحسابات المدينة من ضرائب الولايات المتحدة الأمريكية مبالغ مدفوعة مقدماً إلى الموظفين لتعويضهم عن الضرائب على الدخل التي يدفعونها للولايات المتحدة الأمريكية. وبناء على اتفاقات مبرمة بين المنظمة والولايات المتحدة الأمريكية، تردّ هذه المبالغ إلى المنظمة. وتقاس الضرائب الأمريكية المستردة بحسب تكلفتها الاستهلاكية التي تُحسب بناء على أنماط الدفع السابقة. وتشمل الضرائب السويسرية المستردّة المدفوعات الخاصة بضريبة القيمة المضافة وضريبة الدمغة والضريبة الفيدرالية السويسرية المقتطعة من المنبع التي يحق للمنظمة استردادها بناء على اتفاق المقر الذي أبرمته مع حكومة سويسرا.

## *الملاحظة 5: قوائم الموجودات*



خفضت قيمة المنشورات الكاملة إلى القيمة الصافية القابلة للتحقيق وقدرها 0.1 مليون فرنك سويسري (0.2 مليون فرنك سويسري في سنة 2013). ولم يسجل أي عكس لهذا الخفض.

## *الملاحظة 6: المعدات*





تُقدر جميع المعدات في المخزون على أساس التكلفة بعد خصم الإهلاك على أساس القسط الثابت. يُستهلك الأثاث والمفروشات بعد الاستخدام النافع لمدة عشر سنوات. تستهلك جميع المعدات الأخرى على مدى خمس سنوات من العمر التشغيلي. وخلال عام 2014، كانت غالبية المعدات التي تصرفت المنظمة فيها معدات بالية وصل المبلغ الإجمالي المرحل للتصرف بها إلى 5.3 مليون فرنك سويسري، ولم تبلغ قيمتها الدفترية الصافية سوى 8771 فرنكاً سويسرياً بعد الاهتلاك المتراكم. ويشمل هذا المبلغ شطب المعدات التي لم يتسن العثور عليها والتي وصل المبلغ الإجمالي المرحل للتصرف بها إلى 0.8 فرنك سويسري، والمبلغ الصافي المرحل للتصرف بها إلى 5657 فرنكاً سويسرياً. ولا تُقَيّد الأصول التراثية بما فيها المصنفات الفنية المتبرع بها في بيان الموقف المالي.

## *الملاحظة 7: ملكية استثمارية*



اشترت "المنظمة" في عام 1974 مبنى اتحاد مدريد، وهو مبنى استثماري في ميران، كانتون جنيف بسويسرا. وشُغِّل المبنى لأول مرة في عام 1964. يُقدّر العقار بالقيمة العادلة على أساس التقييم الذي أجري في 31 ديسمبر 2012 من قبل خبير مستقل يتمتع بمؤهلات مهنية معترف بها ومناسبة وله تجربة حديثة في مجال تقييم العقارات في كانتون جنيف. وحددَّت القيمة العادلة على أساس تقييم استثماري، حيث يُرَسْمَل تدفق الدخل المستقبلي من العقار بمستوى ريع مناسب. ويُختار مبلغ الريع استناداً على جودة الإيرادات ومدتها المفترضة المنظورة والنمو المتوقع تحقيقه في القيمة الإيجارية، وتُقارن القيمة بالإسناد الترافقي مع الأدلة المقدمة من مبيعات قابلة للمقارنة. وأسفر التقييم في 31 ديسمبر 2012 عن زيادة في القيمة العادلة للمبنى بقيمة 0.5 مليون فرنك سويسري. وقد قيدت الزيادة في بيان الأداء المالي لعام 2012 كإيرادات استثمارية.

ويتولى إدارة تأجير الشقق وموقف السيارات وسائر المرافق في مبنى اتحاد مدريد وكيل تأجير، وهو مسؤول عن تحصيل جميع إيرادات الإيجار ودفع كل المصروفات اللازمة لتشغيل المبنى. وتصل مدة الإيجار في العادة إلى سنتين، وتستند على نموذج عقد الإيجار المعتمد من كانتون جنيف. وجميع عقود الإيجار غير قابلة للإلغاء خلال فترة الإيجار. ويُخصص للوكيل نسبة تعادل 3.9 بالمئة من إجمالي إيرادات الإيجار في مقابل خدماته. وبلغت قيمة الإيجارات غير الملغاة في 31 ديسمبر 2014 على النحو التالي:



وفي عام 2014، بلغ مجموع إيرادات إيجار المبنى 377 ألف فرنك سويسري ومجموع مصروفات تشغيل المبنى 211 ألف فرنك سويسري. ولا توجد أي قيود تحد من القدرة على تحقيق إيرادات أو تحويل تلك الإيرادات من الملكية الاستثمارية إلى حد علم "المنظمة".

ولا تشمل مصروفات التشغيل استهلاك المبنى. ولا يوجد هناك أية التزامات تعاقدية لشراء أو بناء أو تطوير أي استثمارات عقارية، أو أي التزامات أخرى لإجراء إصلاحات أو صيانة أو رفع إمكانيات العقارات الحالية في تاريخ التقرير المالي.

## *الملاحظة 8: الأصول غير المادية*





في عام 1996، اشترت الويبو من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) حقوق استغلال قطعة الأرض رقم 4008 الواقعة في بتي- ساكونيه في مدينة جنيف، وهي حقوق منحتها جمهورية وكانتون بجنيف للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بتكلفة قدرها 34.3 مليون فرنك سويسري شاملة الفوائد والرسوم. وتصل المدة المتبقية لحقوق استغلال الأرض الأصلية من تاريخ الشراء بمقتضى القانون السويسري إلى 78 عاماً وتنتهي في عام 2073 ما لم تُجدد تلك المدة من قبل الكانتون. وجاري حاليا استهلاك التكلفة التاريخية على مدار فترة العمر الإنتاجي المتبقي.

وتملك جمهورية وكانتون جنيف الأراضي الموجود عليها مباني أرباد بوكش وجورج بودنهاوزن، وقد مُنحت الويبو حقوق الاستغلال بما فيها الحق في تشييد المباني لمدة 60 عاماً مع خيار متاح لها وحدها ويمكنها ممارسته لتمديد فترة الاستغلال لمدة 30 عاماً إضافية. ومُنحت حقوق الاستغلال المساحي لتلك الأراضي "للمنظمة" دون أي تكلفة، ولم تُقيّد أي مبالغ، حيث لا يترتب للمنظمة أي حق في التصرف في الحقوق التي تعود إلى جمهورية وكانتون جنيف، ما لم تجدَّد هذه الحقوق.

واعتباراً من 1 يناير 2012، رُسملت التكلفة الخاصة بالبرمجيات التي حصلت عليها "المنظمة" من مصادر خارجية وتلك التي تقوم بإعدادها وتطويرها داخليا. وترتبط الأصول غير المادية تحت التطوير بالبرمجيات الجاري تطويرها داخلياً والتي لم يُشرع في استخدامها بعد.

## *الملاحظة 9: الأراضي والمباني*

تشمل أراضي الويبو ومبانيها على مقرها الرئيسي في ساحة الأمم بجنيف في سويسرا، ويتضمن الأراضي والمباني تحت الإنشاء والمباني المشغولة. وبعد اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من 1 يناير 2010، قيِّمت المباني التي كانت مشغولة في ذلك التاريخ بقيمة حددها خبراء استشاريون مستقلون وهي تمثل القيمة المقدرة للمبنى بحالته الجديدة (تعتبر تكلفة البناء) شاملة القيمة المقدرة لأعمال التجديدات والإصلاحات الرئيسية التي نفِّذت منذ شغل المبنى الأصلي مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وانخفاض القيمة. أما المباني التي بُدئ في استخدامها بعد 1 يناير 2010، فقد قُدرت قيمتها مبدئيا بسعر التكلفة الحقيقية. وتُستهلك جميع المباني وفقاً لطريقة القسط الثابت استناداً إلى العمر المستفاد منه لكل مكون رئيسي من مكونات.

وحصلت الويبو على الأرض التي شُيِّد عليها المبنى الجديد بتكلفة قدرها 13.6 مليون فرنك سويسري في عام 1998، وأعيد تقييمها بالقيمة العادلة على أساس "معايير التقييم الدولية" كما قَدَّرها مثمن مستقل في 31 ديسمبر 2009 بقيمة 28.6 مليون فرنك سويسري. ويُدرج صافي نتيجة إعادة التقييم وقيمته 15 مليون فرنك سويسري في بند فائض إعادة التقييم الذي يشكل جزءا من صافي أصول الويبو. وأجرى مثمن مستقل تقييماً محدثاً للأرض في 31 ديسمبر 2013 . ولم يتبين من هذا التقييم أي تغير في القيمة العادلة للأرض عن مبلغ 28.6 مليون فرنك سويسري المقدر سابقاً. وقُدرت القيمة السوقية عن طريق الرسملة بحساب تدفق دخل مستقبلي محتمل كعائد استثماري مناسب من الممتلكات العقارية. ويستند الإيراد المحتمل على إيجارات قابلة للمقارنة في السوق مع الأخذ في الاعتبار جودة المساحات فضلا عن الموقع. ويُختار مبلغ الريع بالاستناد إلى جودة الإيرادات ومدتها المفترضة المنظورة والنمو المتوقع تحقيقه في القيمة الإيجارية، وتُقارن القيمة بالإسناد الترافقي مع الأدلة المقدمة من مبيعات قابلة للمقارنة.

وفي أكتوبر 2009، وافقت الجمعية العامة على بناء قاعة مؤتمرات جديدة، على أن تكون متصلة فعليا بمبنى أرباد بوكش. واستُكمل المشروع في عام 2014، وبدأ استخدام المبنى الجديد في سبتمبر 2014. وشمل هذا المشروع أيضاً هدم وإعادة بناء وتحسين بعض مساحات مبنى أرباد بوكش. وسُجلت المساحات التي هُدمت كعوائق خلال مرحلة البناء. وشُطبت الآن هذه المناطق المعيقة من البيانات المالية نظراً إلى أنها استُبدلت بالأماكن والتحسينات الجديدة. وتضطلع الويبو أيضا بتنفيذ مشروع للارتقاء بمعايير السلامة والأمن في مبانيها الحالية، تنفيذاً لتوصيات "إدارة الأمن في الأمم المتحدة". ويتضمن هذا العمل الارتقاء إلى متطلبات معايير الأمن التشغيلي الدنيا للأمم المتحدة لمقار الأمم المتحدة (H-MOSS). ويشمل المشروع بناء محيط أمني ومركز نفاذ جديد وتدابير أمنية داخلية. وتمت رسملة التكاليف المتعلقة بمشروع الإنشاء التي تتكبدها "المنظمة" كأعمال تحت التنفيذ خلال عام 2014، ويُتوقع إنجاز هذا المشروع في النصف الأول من عام 2015. ويُمَوَّل مشروع الإنشاء جزئيا من قبل مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI). وتمت رسملة أعمال الإنشاء الممولة تلك في بند أعمال تحت التنفيذ، وقُيّدت قيمة مقابلة كإيرادات مؤجلة (انظر الملاحظة 14).

التحركات الخاصة بالأراضي والمباني في سنة 2014:



التحركات في الأراضي والمباني في السنة السابقة 2013:



## *الملاحظة 10: أصول أخرى غير متداولة*



أبرمت المنظمة في عام 1991 اتفاقية مع مؤسسة مركز جنيف الدولي (FCIG) بشأن تشييد مبنى في شارع موريون في جنيف بسويسرا بتكلفة إجمالية قدرها 20.4 مليون فرنك سويسري. ونصت الاتفاقية على قيام "المنظمة" بسداد دفعة أولية مقدمة بمبلغ 10.0 ملايين فرنك سويسري إضافة إلى دفعة أخرى قدرها مليون فرنك سويسري تخص الفائدة على الدفعة الأولى ما يؤدي إلى دفعة مقدمة إجمالية قدرها 11 مليون فرنك سويسري. وغطى رصيد تكلفة البناء بقرض بضمان رهن عقاري بين مؤسسة مركز جنيف الدولي وبنك كانتون جنيف. وفي ذلك التاريخ، أبرمت "المنظمة" أيضا اتفاقاً لاستئجار المبنى من المؤسسة. وجُدِّد عقد الإيجار لمدة سبع سنوات اعتبارا من 1 يناير 2012.

وبموجب اتفاقية التأجير الحالية بين "المنظمة" ومؤسسة مركز جنيف الدولي، يكون لكلا الطرفين الحق في إنهاء عقد الإيجار في أي وقت من خلال اتفاق متبادل يُبرم كتابةً. ويتساوى مبلغ الإيجار السنوي المستحق الدفع من قبل الويبو مع دفعات السداد السنوية لتسوية الرهن العقاري بين المؤسسة وبنك كانتون جنيف (الفائدة بالإضافة إلى دفعات سداد أصل القرض). وعلى هذا الأساس، بلغ الإيجار المدفوع من الويبو خلال عام 2014 مبلغ 124 234 فرنكاً سويسرياً (709 235 فرنكات سويسرية في 2013). ونسبة الفائدة الحالية 1.48 بالمئة، وهي نسبة ثابتة حتى 31 ديسمبر 2018، واعتباراً من 1 يناير 2012، تتحمل الويبو أيضا رسم استهلاك سنوي للقرض بقيمة 679 188 فرنك سويسري مقابل الدفعة المقدمة إلى مؤسسة مركز جنيف الدولي. وفضلاً عن ذلك، تؤجر المنظمة أماكن توقيف السيارات الداخلية بتكلفة سنوية قدرها 452 148 فرنكاً سويسرياً. وفي حال عدم إنهاء اتفاق التأجير بالتراضي بين الطرفين، ستكون مدفوعات الويبو المستقبلية (بما فيها تسديد الإيجار، واستهلاك الدفعة المقدمة وتأجير أماكن توقيف السيارات) حتى نهاية العقد في 2018 على النحو التالي:



وعند إخلاء المباني، تسترد الويبو الباقي من الدفعة المقدمة البالغة 11.0 مليون فرنك سويسري بعد خصم القيمة المستهلكة. كما تحتفظ مؤسسة مركز جنيف الدولي بمبلغ 1 مليون فرنك سويسري من المبلغ المقدم لاستعادة المبنى إلى حالته الأصلية.

ولأغراض العرض في البيانات المالية، تعامَل القيمة الإجمالية الاستهلاك على أنها دفعة مقدمة للإيجار، وتقسم إلى قسمين أحدهما الجزء المتداول منها (انظر الملاحظة 4) والآخر هو الجزء غير المتداول. وبلغ إجمالي قيمة هذه الدفعة المقدمة 0.8 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2014. ويعامَل باقي رصيد دفعة الويبو المقدمة إلى مؤسسة مركز جنيف الدولي على أنها قرض ميسر وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ويقاس بالتكلفة المستهلكة. ويقيد العنصر المعفي من الفوائد من القرض الميسر أيضاً على أنه دفعة مقدمة ويقسم إلى قسمين أحدهما الجزء المتداول منه (انظر الملاحظة 4) والآخر هو الجزء غير المتداول. وتخفض الدفعة المقدمة على مدى فترة اتفاق التأجير. وبلغ إجمالي قيمة هذا المقدم 0.5 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2014.

## *الملاحظة 11: الحسابات الدائنة*



تشمل الحسابات الدائنة الفواتير المستلمة من الموردين والتي لم تسدد بعد بما في ذلك إعادة تقييم الفواتير الواجب دفعها بعملات غير الفرنك السويسري.

## *الملاحظة 12: مستحقات الموظفين*



تشمل مستحقات الموظفين ما يلي:

*مستحقات الموظفين المؤقتين* التي تشمل الأجور والبدلات والمنح عند التعيين الأول والتعليم للأطفال المعالين والإجازات السنوية بأجر والإجازات المرضية بأجر والتأمين من الحوادث والتأمين على الحياة؛

*ومستحقات ما بعد الخدمة* التي تشمل مستحقات ترك الخدمة التي تشمل المنح المدفوعة للعودة إلى الوطن والسفر إلى الوطن وشحن الأغراض الشخصية والتأمين الصحي ما بعد الخدمة.

*ومستحقات نهاية الخدمة* التي تشمل تعويضا يدفع للموظفين ذوي العقود الدائمة أو الثابتة التي تنتهي عقودهم قبل موعدها بقرار من المنظمة.

**مستحقات الموظفين المؤقتين**

قيدت المنظمة الخصوم المتعلقة بالمستحقات التالية التي تدفعها للموظفين المؤقتين والتي تقدر قيمتها استنادا إلى المبلغ المدفوع إلى كل موظف في تاريخ التقرير المالي.

***الإجازات المتراكمة****:* يحق للموظفين الحصول على إجازة سنوية تبلغ 30 يوما. بمقتضى نظام موظفي الويبو ولائحته (SRR) ويجوز للموظف تجميع حتى 15 يوما إجازة سنوية في أي سنة واحدة، بإجمالي رصيد متراكم لمدة 60 يوما. ومع ذلك، يجوز للموظفين الذين راكموا أكثر من 60 يوماً قبل 1 يناير 2013 أن يحتفظوا بها حتى 1 يناير 2018. ورغم أن الإجازة السنوية أحد مستحقات الموظفين القصيري الأجل نظراً إلى أنه يجوز لهؤلاء الموظفين عدم استخدام أيام الإجازة السنوية وتلقي راتب بدلها عند نهاية الخدمة، فقد صنف جزء من الإجازة المتراكمة كخصم غير متداول. وتبلغ قيمة مجموع الخصوم المستحقة في تاريخ التقرير المالي 12.9 مليون فرنك سويسري [12.2 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2013].

***إجازات زيارة الوطن:*** يستحق الموظفين الدوليين المعينين إجازة لزيارة الوطن لأنفسهم وعائلاتهم للبلد التي عيونوا منها مرة كل سنتين. وتبلغ قيمة الالتزامات القائمة نظير إجازات زيارة الوطن المكتسبة ولكن لم تُستغل في تاريخ التقرير المالي 0.5 مليون فرنك سويسري [0.5 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2013].

***الساعات الإضافية:*** يحق للموظفين أن يسدد لهم نقدا مقابل الساعات الإضافية المستحقة بعد انقضاء فترة محددة في نظام الويبو الأساسي للموظفين ولائحته. ويصل إجمالي المبلغ المستحق في تاريخ التقرير المالي 0.5 مليون فرنك سويسري [0.8 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2013].

***المنحة التعليمية:*** يحق للموظفين المعينين دوليا، خلاف الموظفين الذين يعيشون في أوطانهم، الحصول على منحة تغطي تكاليف تعليم الأبناء المعالين بنسبة 75.0 بالمئة إلى السنة الرابعة من الدراسات بعد المرحلة الثانوية على ألا يتجاوز ذلك انتهاء السنة الدراسية التي يبلغ فيها الابن أو الابنة سن 25 سنة. ويحسب خصم المنح التعليمية المستحقة للسداد نسبةً إلى عدد الشهور المنقضية بين بء العام الدراسي/العام الجامعي وتاريخ 31 ديسمبر 2014 المستحق عنها رسوم بناءً على ذلك. وبلغ إجمالي المخصص في تاريخ التقرير المالي 1.9 مليون فرنك سويسري [1.8 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2013].

***مكافآت الأداء:*** أطلقت الويبو في عام 2013 برنامجاً للمكافآت والتقدير يتيح النظر في صرف مكافأة نقدية دفعة واحدة تبلغ 500 2 فرنك سويسري أو 000 5 فرنك سويسري للموظفين الذين ينالون تقدير أداء ممتاز. واستناداً إلى القرارات المتخذة خلال العام، بلغ مجموع مكافآت الأداء المستحقة للسداد لموظفين 0.2 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2014 [0.1 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2013].

**مستحقات ما بعد الخدمة**

*صندوق المعاشات التقاعدية المغلق (CROMPI)*: قبل أن تصبح "المنظمة" عضواً مشاركاً في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (UNJSPE)، كان للمنظمة التي تتبعها الويبو في السابق صندوقها الخاص للمعاشات التقاعدية والذي تأسس في عام 1955. وأُغلق هذا الصندوق أمام العضوية الجديدة في 30 سبتمبر 1975 واستمر في تقديم خدماته للأعضاء المسجلين في وقت الإغلاق تحت إدارة مجلس الجمعية. وبمقتضى اتفاق بين صندوق المعاشات التقاعدية المغلق والويبو وبموجب قرار للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية (ILO)، أصبحت الويبو مسؤولة عن تمويل التكاليف التي يتكبدها صندوق المعاشات التقاعدية المغلق والمتصلة بفروق أسعار الصرف الخارجية والاختلافات في سن التقاعد كما هو منصوص عليه في هذا الصندوق وفي الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. للمنظمة عدة التزامات مرتبطة بالمشاركين في صندوق المعاشات التقاعدية المغلق، وتشمل:

* الالتزام بتغطية تكلفة المعاشات التقاعدية المستحقة للموظفين السابقين المشاركين في صندوق المعاشات التقاعدية المغلق قبل بلوغهم سن الخامسة والستين. واستناداً إلى أحدث تقييم أكتواري لعام 2014، تبلغ قيمة الالتزامات المقدرة 13 ألف فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2014 [47 ألف فرنك سويسري في 2013].
* تبلغ قيمة الالتزامات المقدرة، استناداً إلى قرار المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية في عام 2006 لتغطية بعض الفروق بين المعاش التقاعدي المستحق لأعضاء صندوق المعاشات التقاعدية المغلق وبين المستحق من الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وعلى أساس أحدث التقييمات الأكتوارية التي أجريت لعام 2014، مبلغ 2.8 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2014 (3 ملايين فرنك سويسري في عام 2013).

***منحة العودة إلى الوطن والسفر*:** تلتزم "المنظمة" التزاما تعاقديا بسداد مستحقات لموظفيها مثل منحة العودة إلى الوطن والسفر والإعادة لبعض الموظفين المعينين دوليا حال انتهاء خدمتهم. وبالنسبة إلى الموظفين المهنيين الذين يشغلون وظائف مؤقتة، تقدِّر الويبو تكاليف العودة إلى الوطن والإعادة بعد انتهاء الخدمة وتعاملها كخصوم متداولة. وأما بالنسبة إلى الموظفين المهنيين المعينين دولياً في الوظائف الثابتة، فإن خبير اكتواري مستقل يقدِّر خصوم منح العودة إلى الوطن والسفر والإعادة. وقدِّر مجموع الخصوم في تاريخ صدور هذا التقرير على النحو التالي:



وفيما يخص التقييم الأكتواري لمنح العودة إلى الوطن والسفر، يبين الجدول أدناه تفاصيل مصروفات منح العودة إلى الوطن والسفر المقيدة في بيان الأداء المالي:



وتقيَّد المكاسب والخسائر الأكتوارية لمنح العودة إلى الوطن والسفر فوراً في بيان الأداء المالي. ويبيِّن الجدول أدناه تفاصيل التغييرات في منح العودة إلى الوطن ومستحقات السفر المحددة:



وبلغ مجموع المساهمات التي دفعتها المنظمة لمنح العودة إلى الوطن والسفر 0.2 مليون فرنك سويسري في عام 2014 (0.8 مليون فرنك سويسري في عام 2013). وتقدَّر المساهمات المتوقعة لمنح العودة إلى الوطن والسفر عام 2015 بمبلغ 1.5 مليون فرنك سويسري.

ويبيِّن الجدول التالي تفاصيل القيمة الحالية للمستحقات المحددة وتسويات الخبرة الناجمة عن خصوم منح العودة إلى الوطن والسفر لعام 2014 وما يسبقها من أعوام أربعة:



وكانت الافتراضات الأساسية المستخدمة في تحديد منح العودة إلى الوطن وخصوم السفر والمستحقات المحددة كما يلي:



***التأمين الصحي ما بعد الخدمة (ASHI*):** تلتزم "المنظمة" أيضا التزاماً تعاقدياً بتوفير المستحقات الطبية لموظفيها بعد انتهاء الخدمة على شكل أقساط تأمينية لبوليصة التأمين الطبي ضد الحوادث. يحق للموظفين المحالين للتقاعد (وأزواجهم وأبنائهم المعالين والمُتَوَفّى عنهم) التمتع بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في حالة استمرارهم في سداد الاشتراكات المقررة. بمقتضى نظام موظفي الويبو ولائحته، تتحمل "المنظمة" حصة بنسبة 65 بالمئة من أقساط التأمين الطبي الشهري. واعتباراً من 1 يناير 2015، يبلغ قسط التأمين الصحي الشهري 538 فرنكاً سويسرياً للبالغ و240 فرنكاً سويسرياً للطفل (552 فرنكاً سويسرياً للبالغ و245 فرنكاً سويسرياً للطفل سابقاً). وتتحدد القيمة الحالية لالتزامات المستحقات الطبية بعد الخدمة باستخدام أسلوب حساب وحدات الاستحقاق المتوقعة بما في ذلك خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام معدل خصم استناداً إلى ارتفاع معدل سندات شركات الدرجة الأولى الصادرة بالفرنك السويسري وسندات الحكومة السويسرية. ولا يموَّل برنامج الرعاية الصحية ولا يُحتجز أي أصول للبرنامج في صندوق مستحقات الموظفين طويلة الأجل. وتأسيسا على تقييم خبير أكتواري مستقل في ديسمبر 2014، قُدرت هذه الخصوم في وقت التقرير المالي كما يلي:



ويوضح الجدول التالي مصروفات التأمين الصحي لما بعد الخدمة المقيدة في بيان الأداء المالي:



وتطبق الويبو أسلوب الممرات في قيد المكاسب والخسائر الأكتوارية للتأمين الصحي لما بعد الخدمة. في إطار هذه السياسة المحاسبية، يقيد جزء من صافي المكاسب والخسائر الأكتوارية إذا كان صافي المكاسب والخسائر التراكمية غير المقيدة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير السابق تتجاوز 10 في المئة من القيمة الحالية للمستحقات المحددة في ذلك التاريخ. ويوضح الجدول أدناه التغييرات في مستحقات التأمين الصحي لما بعد الخدمة، ويوفق بين هذه المستحقات والخصوم المقيدة في بيان الوضع المالي:



وبلغ مجموع المساهمات التي دفعتها المنظمة للتأمين الصحي لما بعد الخدمة 2.5 مليون فرنك سويسري في عام 2014 (2.3 مليون فرنك سويسري في 2013). ويتوقع أن تبلغ المساهمات في التامين الصحي لما بعد الخدمة 2.7 مليون فرنك سويسري في عام 2015.

ويوضح الجدول التالي القيمة الحالية للمستحقات المحددة وتسويات الخبرة الناجمة عن خصوم التأمين الصحي لما بعد الخدمة في عام 2014 وما يسبقها من أعوام أربعة:



ويرد في الجدول التالي الافتراضات الاساسية التي استخدم لتحديد خصوم التامين الصحي لما بعد الخدمة والمستحقات المحددة:



وتؤثر توجهات تكلفة الرعاية الصحية المفترضة تأثيراً جوهريا على المبالغ المحسوبة كخصوم متعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ويوضح الجدول التالي التأثيرات التي يحدثها التغير في توجهات تكلفة الرعاية الصحية المفترضة بمقدار نقطة واحدة مئوية:



**الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة**

تنص لوائح صندوق المعاشات أن يُجري مجلس الصندوق تقييما أكتواريا مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات بواسطة خبير أكتواري. وقد جرت العادة في المجلس المشترك للمعاشات التقاعدية بالاضطلاع بتقييم أكتواري كل سنتين باستخدام "أسلوب المجموعات الكلية المفتوحة". ويكمن الغرض الرئيسي من التقييم الأكتواري في تحديد ما إذا كانت أصول "الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية" الحالية والمقدرة مستقبلا كافية للوفاء بالتزاماته.

وتتألف التزامات الويبو المالية تجاه صندوق المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة من مساهمتها المقررة، وبالمعدل الذي قررته الجمعية العامة للأمم المتحدة (وهو حاليا بنسبة 7.9 بالمئة للمشاركين، ونسبة 15.8 بالمئة للمنظمات الأعضاء) جنبا إلى جنب مع أي حصة من أي مدفوعات لتغطية العجز الأكتواري بمقتضى المادة 26 من لائحة صندوق المعاشات. ولا تكون مدفوعات العجز هذه واجبة الأداء إلا إذا وعندما تلجأ الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تطبيق نص المادة 26 وبعد أن يتقرر أن هناك حاجة لسداد مدفوعات العجز بناء على تقييم العجز الأكتواري لصندوق المعاشات اعتباراً من تاريخ التقييم. وتساهم كل منظمة عضو في هذا العجز بقيمة تتناسب مع إجمالي الاشتراكات التي سددتها كل منها خلال فترة الثلاث سنوات السابقة لتاريخ التقييم.

وقد كشف التقييم الأكتواري الذي أجري في 31 ديسمبر 2013 عن عجز أكتواري في حساب المعاش التقاعدي بنسبة 0.72 بالمئة (1.87 بالمئة في تقييم عام 2011)، مما يعني أن معدل المساهمة النظري اللازم لتحقيق التوازن كما في 31 ديسمبر 2013 كان 24.42 بالمئة من حساب المعاش التقاعدي، مقارنة بمعدل الاشتراك الفعلي البالغ 23.70 بالمئة. وسيجرى التقييم الأكتواري التالي حسب الوضع في 31 ديسمبر 2015.

وفي 31 ديسمبر 2013، كانت النسبة المغطاة أو الممولة من الأصول الأكتوارية إلى الخصوم الأكتوارية 127.5 بالمئة، مع افتراض عدم إجراء أي تسويات في المعاشات التقاعدية في المستقبل، (علما بأنها بلغت 130.0 بالمئة طبقا لتقديرات عام 2011). وكانت النسبة الممولة 91.2 بالمئة عندما يؤخذ بالنظام الحالي لتسويات المعاشات التقاعدية (86.2 بالمئة في تقييم 2011).

وبعد تقييم الكفاية الأكتوارية للصندوق، خلص المستشار الأكتواري إلى عدم وجود أي متطلبات لسداد أي دفعات لتغطية العجز الأكتواري في 31 ديسمبر 2013 بمقتضى المادة 26 من لائحة الصندوق، حيث تجاوزت القيمة الأكتوارية للأصول القيمة الأكتوارية لجميع الالتزامات المستحقة في إطار الصندوق. وباﻹضافة إلى ذلك، تجاوزت القيمة السوقية للأصول أيضا القيمة الأكتوارية لجميع الالتزامات المستحقة في تاريخ التقييم. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم تقرر الجمعية العامة تطبيق نص المادة 26.

وفي ديسمبر 2012 وأبريل 2013، اعتمدت الجمعية العامة زيادة سن التقاعد العادي ثم السن الإلزامية لنهاية الخدمة للمشتركين الجدد في الصندوق إلى 65 عاماً على الترتيب، مع تنفيذ هذا القرار في موعد غايته 1 يناير 2014. وقد وافقت الجمعية العامة على التغيير ذي الصلة في لوائح صندوق المعاشات في ديسمبر 2013. ويعكس التقييم الأكتواري للصندوق حسب الوضع في 31 ديسمبر 2013 الزيادة في سن التقاعد العادي.

وخلال عام 2014، بلغت اشتراكات الويبو المدفوعة لصندوق المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة 26.0 مليون فرنك سويسري [26.1 مليون فرنك سويسري في عام 2013]. ومن المتوقع أن تصل الاشتراكات المستحقة إلى 26.6 مليون فرنك سويسري في 2015. ويضطلع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بمراجعة سنوية لصندوق المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، ويرفع تقارير المراجعة إلى مجلس إدارة الصندوق سنويا. وينشر صندوق المعاشات التقاعدية تقارير فصلية (ربع سنوية) عن استثماراته، ويمكن الاطلاع على تلك التقارير من خلال زيارة موقع الصندوق الإلكتروني على الرابط: [www.unjspf.org](http://www.unjspf.org).

## *الملاحظة 13: التحويلات المستحقة الدفع*



تتولى "المنظمة" تحصيل رسوم نيابة عن الأطراف المتعاقدة بموجب اتفاق مدريد وبروتوكوله واللائحة التنفيذية المشتركة لاتفاق لاهاي. وباﻹضافة إلى ذلك، يتولى مكتب "المنظمة" الدولي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات تحصيل الأموال من مودعي الطلبات لتغطية تكلفة مدفوعات إدارات البحث الدولي. وإضافة إلى ذلك، تحصل المنظمة الرسوم المدفوعة مباشرة إلى الوسطاء والمحكمين في الحالات التي تعالج بواسطة مركو التحكيم والوساطة. وتحتفظ "المنظمة" بهذه الأموال بصفة مؤقتة ريثما تُنقل إلى المستفيد النهائي وفقاً لمختلف المعاهدات والاتفاقات التي تشرف "المنظمة" على تنفيذها. والآتي بعد إجمالي الرسوم المحصلة من قبل "المنظمة" عن فترة السنتين، مع شرح لكل منها:

* *رسوم اتحاد مدريد التكميلية والإضافية*: وفقاً لاتفاق مدريد [المادة 8 (2) (ب وج)] وبروتوكول مدريد [المادة 8 (2) ("1" و"2")، تتولى "المنظمة" تحصيل الرسوم التكميلية والإضافية بواقع 100 فرنك سويسري لكل طلب أو تجديد نيابة عن الأطراف المتعاقدة. ويختلف المبلغ المستحق لكل طرف متعاقد على أساس الخدمات التي يقدمها هذا الطرف (الفحص المضطلع به). وتحوَّل الأموال سنوياً في النصف الأول من السنة التالية لتاريخ التقرير المالي.
* *رسوم اتحاد مدريد المقررة على أساس فردي*: وفقاً للمادة 8 (7) من بروتوكول مدريد والقاعدة 38 من اللائحة العامة، يجوز للأطراف المتعاقدة فرض رسوم تحصَّل بواسطة "المنظمة" وتستحق الدفع إلى الأطراف المتعاقدة خلال الشهر التالي لقيد التسجيل أو لمن عيِّن في التجديد المستوفي الرسوم المطلوبة. ولا يحق للأطراف المتعاقدة - التي اختارت فرض رسوم على أساس فردي - الحصول على الرسوم التكميلية أو الإضافية المذكورة أعلاه. وتمثل المبالغ المقيدة مستحقة السداد الرسوم المطلوب تحويلها في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير المالي.
* *إيداعات اتحاد مدريد*: تتلقى المنظمة المدفوعات من مودعي الطلبات في إطار نظام مدريد التي تمثل إيداعات تتصل بالإجراءات المعلقة ذات الصلة بالعلامات التجارية. ويُدرج الجزء من هذه الإيداعات المقدر أن يمثل الأموال التي تحصلها الويبو نيابةً عن آخرين على أن تحوَّل لاحقاً وفقاً للمعاهدة ضمن تحويلات مستحقة الدفع في البيانات المالية. وأما الجزء من هذه الإيداعات المقدر أن يمثل رسوم المنظمة المتسلمة مقدماً فيُدرج ضمن المبالغ المستلمة قبل استحقاقها في البيانات المالية (انظر الملاحظة 14).
* *توزيع إيرادات اتحاد لاهاي*: وفقاً للقواعد 2.13(أ)("3")، 2.13(ه) و 2.24 من اللائحة العامة لاتفاق لاهاي، تتولي "المنظمة" تحصيل الرسوم الوطنية العادية ورسوم التجديد الوطني ورسوم فحص الجِدِّة نيابة عن الأطراف المتعاقدة للتسجيلات الدولية أو للتجديدات المتعلقة بها. وتُسدد هذه الأموال إلى الأطراف المتعاقدة على أساس شهري. وتمثل القيمة المبينة مستحقة السداد المبالغ المطلوب تحويلها في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير المالي.
* *توزيع رسوم إيرادات اتحاد لاهاي ومدريد*: تحتجز "المنظمة" الأموال المستحقة الدفع للأطراف المتعاقدة عندما لا تتوفر أي تعليمات واضحة للدفع أو بناء على طلب الطرف المتعاقد بالاحتفاظ بالمبالغ ريثما يرد التأكيد. وتشمل القيمة الموضحة مبلغ 1.8 مليون فرنك سويسري مستحق لجميع البلدان المكونة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سابقا، أي، البوسنة والهرسك، وكرواتيا والجبل الأسود وصربيا وسلوفينيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وسوف يتم السداد حالما يُتوصل إلى اتفاق متبادل بين الدول الأعضاء المعنية وبين المكتب الدولي على المبالغ المستحقة على كل بلد.
* *ودائع مركز التحكيم والوساطة*: تتولى "المنظمة" تحصيل رسوم لعمليات التحكيم المضطلعة بها من خلال مركز التحكيم والوساطة التابع لها لتغطية أسماء النطاقات وغيرها من المسائل الأخرى ذات الصلة بالملكية الفكرية. وبالإضافة إلى الرسوم المدفوعة إلى "المنظمة"، يقوم المشاركون بإيداع مبلغ مساو للرسوم المقدرة للمُحَكِّم. وفي حالة تجاوز رسوم المُحَكِّم القيمة المقدرة لها، تطلب "المنظمة" من المشاركين سداد قيمة هذه الزيادة. وتُدفع الأموال مباشرة إلى المُحَكِّم، ولا تُقَّيد كدخل في سجلات "المنظمة". ويمثل المبلغ المبين في الجدول السابق صافي المبلغ المدفوع بواسطة المشاركين ولم يُسدَّد للمُحَكِّم حتى تاريخ التقرير المالي.
* *إدارات البحث الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات*: يتولى المكتب الدولي تحصيل الرسوم من مودعي طلبات براءات الاختراع الدولية لدى المكتب الدولي لتغطية تكاليف عمليات البحث الدولية التي تُعَيِّنها "المنظمة" عملا بمعاهدة التعاون بشأن البراءات. ويمثل المبلغ الموضح في الجدول السابق القيمة المزمع تحويلها إلى إدارات البحث الدولية في تاريخ التقرير المالي.
* رسوم البحث المستحقة على مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية للمكتب الأوروبي للبراءات: وفقاً لمذكرة التفاهم بين المكتب الأوروبي للبراءات ومكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية والويبو، فإن رسوم البحث الواجب نقلها من مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية (بصفته مكتب استلام الطلبات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات) إلى المكتب الأوروبي للبراءات (بصفته إدارة للبحث الدولي) تحصِّلها الويبو من مكتب الولايات المتحدة الأمريكية ثم تنقلها إلى المكتب الأوروبي للبراءات. وترمي مذكرة التفاهم هذه إلى تحسين إدارة عمليات نقل رسوم البحث وتقليص الخسائر التي يتكبدها المكتب الدولي بموجب المادة 16.1(هاء) من معاهدة التعاون بشأن البراءات بسبب تقلبات سعر الصرف. ويمثل المبلغ الوارد في الجدول السابق رصيد التحويلات التي تلقتها الويبو ولم تحولها بعد إلى المكتب الأوروبي للبراءات في تاريخ صدور هذا التقرير.

## *الملاحظة 14: المبالغ المستلمة قبل استحقاقها*



في كثير من الحالات، تقوم "المنظمة" بتحصيل الرسوم والمصاريف مقابل تأدية خدمات قبل أن تنفَّذ تلك الخدمات بشكل كامل أو قبل استحقاق الرسم وفقاً للمعاهدات والاتفاقات والبروتوكولات والأنظمة التي تديرها "المنظمة". ويُقَيّد الإيراد الناتج من رسوم متعلقة بإجراءات الطلبات الدولية (العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وبراءات الاختراع) في سجلات "المنظمة" حال نشر الطلب. ويؤجل قيد إيرادات رسوم تكلفة الصفحات الإضافية المتعلقة بطلبات البراءات الدولية إلى أن يُنشر الطلب المعني. وبالإضافة إلى ذلك، يؤجل قيد جزء من رسوم طلبات براءات الاختراع الدولية التي تغطي تكاليف ترجمة تقارير البراءة، التي لا تودع باللغة الإنكليزية، حتى الانتهاء من الترجمة. ومن المسلم به قيد جميع الإيرادات من الرسوم مثل التجديدات والمستخرجات والتعديلات والتصرف والتحويلات والتأكيدات والتسويات عند الانتهاء من أداء الخدمة المطلوبة.

وتُعامل المساهمات الطوعية المقدمة من المانحين لحسابات خاصة، والتي تتضمن شروطاً تتطلب من "المنظمة" تقديم خدمات إلى الحكومات المتلقية أو أطراف ثالثة أخرى، كإيرادات مؤجلة حتى تنفذ الخدمات التي تغطيها تلك المساهمات الطوعية، وعندها تقيّد الإيرادات.

وقد مَوَّلت مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI) جزئياً مشروع الارتقاء بمعايير السلامة والأمن في مباني الويبو الحالية. ورسملت أعمال البناء التي مولتها هذه المؤسسة ضمن الأعمال تحت التنفيذ وقُيّد مبلغ مقابل كإيرادات مؤجلة. وبلغ رصيد الإيرادات المؤجلة 3 ملايين فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2014 (1.9 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2013). وتقيد هذه الإيرادات تدريجياً بالتوازي مع اهتلاك أعمال البناء على مدى عمرها الإنتاجي.

## *الملاحظة 15: القروض*



اقترضت المنظمة أموالاً من مؤسسة مباني المنظمات الدولية (50.8 مليون فرنك سويسري و8.41 مليون فرنك سويسري تمت الموافقة عليهما في عامي 1977 و1987 على التوالي) لغرض تشييد المباني الرئيسية في جنيف، سويسرا. وتخضع هذه القروض في الأساس إلى سداد فوائد. ومع ذلك، وفي عام 1996 وافقت الإدارة الفيدرالية السويسرية للعلاقات الخارجية على التنازل عن أي مدفوعات أخرى للفائدة، والمطلوب حاليا هو سداد أصل القرض فقط.

وفي فبراير 2008، أبرمت "المنظمة" عقداً مع بنك كانتون جنيف وبنك كانتون فو بغرض اقتراض 114 مليون فرنك سويسري، مع إمكانية إضافة مبلغ تكميلي بقيمة 16 مليون فرنك سويسري، بغرض تمويل جزء من تكلفة تشييد المبنى الجديد وإتاحته للاستخدام في 28 فبراير 2011. وسُحب المبلغ التكميلي البالغ 16 مليون فرنك سويسري في 27 يناير 2011. وثُبِّت سعر الفائدة على سعر الليبور لتبادل الفرنك السويسري لمدة تصل حتى 15 سنة، بالإضافة إلى هامش بين 0.30 بالمئة إلى 0.70 بالمئة اعتماداً على طول أجل القرض وكما حددته "المنظمة". وبلغ إجمالي مدفوعات الفائدة في عام 2014 مبلغ 3.1 مليون فرنك سويسري مع متوسط فائدة مرجح نسبته 2.6 بالمئة خلال هذا العام. وبالإضافة إلى سداد الفائدة، ينص العقد على سداد قسط سنوي لتسوية أصل القرض بقيمة 3.0 بالمئة من إجمالي المبلغ المقترض بدءاً من 28 فبراير 2012 للقرض الأصلي وقيمته 114 مليون فرنك سويسري، والقرض الإضافي وقدره 16 مليون فرنك سويسري. وإن المنظمة ملزمة، في نوفمبر 2015، بدفع القسط الإجمالي المقرر البالغ 24.0 مليون فرنك سويسري لتسديد القرض. كما تلتزم المنظمة بدفع القسط الثاني الإجمالي البالغ 16 مليون فرنك سويسري في يناير 2016.

وفي أكتوبر 2010، اتفق كل من بنك كانتون جنيف وبنك كانتون فو والويبو على تعديل اتفاقية القرض، بحيث يوفَّر مبلغ إضافي قدرة 40 مليون فرنك سويسري بغرض تمويل جزء من تكلفة بناء قاعة المؤتمرات الجديدة وإتاحتها للاستخدام خلال الفترة من 31 مارس 2011 إلى 31 مارس 2014. وخلال عام 2014، لم تسحب "المنظمة" القيمة الإضافية البالغة 40 مليون فرنك سويسري. وتجدر الإشارة إلى أن "المنظمة" قد سددت عمولة سنوية بواقع 0.15 بالمئة على مبالغ القرض التي لم تُسحب أثناء فترة صلاحية القرض.

## *الملاحظة 16: المخصصات*



تتعرض المنظمة للإجراءات القضائية كجزء من أنشطة عملها العادي. وقد ترتب على الأحداث التي وقعت قبل 31 ديسمبر 2014 بعض الالتزامات القانونية حتى تاريخ التقرير المالي. وبما أنه يحتمل أن تقتضي هذه الالتزامات تسوية في المستقبل وبما أنه بالإمكان تقدير المبالغ المتعلقة بعمليات التسوية بشكل موثوق، فقد وضعت المنظمة مخصصات لتغطية التكاليف القانونية. وقدرت المخصصات بأكبر قدر ممكن من الدقة على أساس المعلومات المتاحة.



## *الملاحظة 17: خصوم أخرى*



تتيح المنظمة لمودعي طلبات البراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية إمكانية إيداع أموال تحت باب "حسابات جارية" وتعمل المنظمة عمل الأمين عليها إلى أن يحين أوان استعمالها لتغطية الرسوم الواجب دفعها فيما يتعلق بالطلبات والتجديدات الفردية. وتمسك المنظمة تلك المبالغ إلى حين إيداع الطلبات المعنية. وفور استلام الطلب المعني والتصريح، يخفض رصيد الحساب الجاري وتُعامل الأموال على أنها ودائع إلى حين تسجيل الطلب.

وبالإضافة إلى ذلك، تحتفظ المنظمة بحسابات مصرفية باسمها من أجل توفير الآلية لبعض الأطراف المتعاقدة كي تستطيع تلك الأطراف تحويل الأموال التي تحصّلها بالنيابة عن المنظمة. ولا تعتبر المنظمة رصيد تلك الحسابات من باب الإيرادات حتى يُطلع الطرف المتعاقد المعني المنظمة بأن تلك الأموال المقيدة في تلك الحسابات تعد من إيرادات المنظمة.

## *الملاحظة 18: الأصول والخصوم المحتملة*

يوجد نزاع بين عدد من موظفي الويبو والمنظمة. وقد وردت الأحكام التي صدرت بشأن الدعاوى المرفوعة أمام مجلس الويبو للتظلمات (WAB) والمحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية (ILOAT) في الملاحظة رقم 16. ولم تصدر أحكام بشأن قضايا أخرى معينة منظورة أمام المجلس والمحكمة الإدارية حيث أفادت المشورة القانونية بأن من غير المحتمل أن تنشأ التزامات عن هذه القضايا. وتُقدر الخصوم المحتملة التي من الممكن أن تسددها المنظمة للدعاوى الناشئة عن هذه القضايا بنحو 500 605 فرنك سويسري حتى تاريخ التقرير المالي. كما توجد أيضا دعاوى أقامها موظفو الويبو ملتُمس مُراجعتها لم تتأكد بعد المبالغ المترتبة على أي منها؛ ومن ثمَّ لم تُقيد لها أي مخصصات. وتُقدر الخصوم المحتملة التي قد تسددها المنظمة للتسويات الناشئة عن تلك القضايا بنحو 1000 فرنك سويسري في تاريخ إعداد التقرير المالي.

وفي 31 ديسمبر 2014 بلغت قيمة العقود غير المسددة المتصلة ببناء قاعة المؤتمرات الجديدة 0.2 مليون فرنك سويسري، وقيمة العقود غير المسددة المتصلة بمباني الأمن 0.6 مليون فرنك سويسري.

وأبرمت المنظمة أيضاً عقود غير قابلة للفسخ عن خدمات تبلغ قيمتها الإجمالية 1.5 مليون فرنك سويسري.

وتجري المنظمة مفاوضات مع المقاول الذي كان مسؤولاً عن تشييد المبنى الجديد وقاعة المؤتمرات الجديدة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقي الفسخ الوديين اللذين أبرما في يوليه 2012 للعقدين. وهذا السياق هو محل الجهود المبولة حالياً لتحديد حجم التعويض المستحق للمنظمة.

والويبو منظمة شريكة في المركز الدولي للحساب الإلكتروني وهو مرفق مشترك بين المنظمات لتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات. وبموجب ولاية المركز تتحمل المنظمات حصة من بعض الالتزامات الناجمة عن تسيير عمليات المركز.

وللويبو التزامات تعاقدية تتعلق بترتيبات عقود الإيجار غير القابلة للإلغاء. وتتناول الملاحظة 19 تلك الالتزامات بالتفصيل.

## *الملاحظة 19: عقود الإيجار*

***الويبو كأجير***

للويبو عدد من عقود الإيجار تتيح لها أماكن ومساحات تخزين إضافية ومرافق متخصصة في جنيف، إضافة إلى ذلك، تستأجر المنظمة أيضا أماكن لمكاتبها الخارجية في نيويورك وريو دي جانيرو وطوكيو. ويوضح الجدول أدناه قيمة مدفوعات الإيجار المستقبلية الدنيا بموجب عقود الإيجار السارية وغير القابلة للفسخ:



كما أبرمت المنظمة عقد إيجار مبنى من مؤسسة مركز جنيف الدولي. وترد تفاصيل هذا الاتفاق، التي تشمل مدفوعات الإيجار المستقبلية، بصورة منفصلة في الملاحظة 10.

وليس لدى الويبو أي إيجارات غير مسددة تقيد على أنها إيجارات تمويلية حتى تاريخ التقرير المالي. وتبلغ قيمة إجمالي المبالغ المدفوعة مقابل التأجير والمقيدة في باب المصروفات في فترة التقرير المالي مبلغ 1.9 مليون فرنك سويسري [2.0 مليون فرنك سويسري في سنة 2013].

***الويبو كمستأجر***

أبرمت المنظمة عدداً من الاتفاقات تؤجر بموجبها أماكن داخل مقرها أو حول مباني المقر للغير. ويجوز فسخ جميع عقود الإيجار هذه شريطة استيفاء مهلة الإخطار المحددة في كل اتفاق. ويبلغ إجمالي الإيرادات من التأجير بموجب هذه الاتفاقات خلال الفترة المشمولة بالتقرير 0.6 مليون فرنك سويسري [0.6 مليون فرنك سويسري في عام 2013]. وتؤجر المنظمة أيضاً شققاً وأماكن لتوقيف السيارات ومرافق أخرى في مبنى اتحاد مدريد. وترد قيمة عقود الإيجار غير القابلة للفسخ وإيرادات التأجير في مبنى اتحاد مدريد في إطار الملاحظة 7.

## *الملاحظة 20: معاملات بين أطراف مترابطة*

تتولى جمعية الويبو المؤلفة من ممثلي جميع البلدان الأعضاء تسيير المنظمة. ولا تحصل هذه البلدان على مكافأة من المنظمة. ويسهر المدير العام ونائباه ومساعداه والمسؤولون (موظفو الإدارة الرئيسيون) على إدارة المنظمة ويحصلون على مكافأة من المنظمة. ويشمل المبلغ الإجمالي للمكافأة المدفوعة إلى الموظفين الإداريين الرئيسيين الرواتب والبدلات والأسفار الرسمية وغير ذلك من المستحقات المدفوعة بناء على النظام الداخلي للويبو ولوائحه والمطبقة على جميع الموظفين. ويحصل المدير العام ونائباه ومساعداه أيضا على منحة التمثيل. والموظفون الإداريون الرئيسيون أعضاء في صندوق الأمم المتحدة المشترك للمعاشات التقاعدية الذي يساهم فيه الموظفون والمنظمة ويحق لهم الاشتراك في خطة التأمين على الصحة بما في ذلك خطة التأمين الصحي ما بعد الخدمة إذا ما استوفوا شروط الأهلية. ولا تملك المنظمة حقوق ملكية في جمعيات أو مشروعات مشتركة ولا أية كيانات تسيطر عليها. والويبو عضو في صندوق الأمم المتحدة المشترك للمعاشات التقاعدية وبعض أعضاء المنظمة السابقين هم أعضاء في صندوق الويبو المغلق للمعاشات التقاعدية. وعلاقة المنظمة مع هذين الصندوقين مبينة بالتفصيل في الملاحظة 12.

وللمنظمة علاقة مع الاتحاد الدولي لحماية المصنفات النباتية الجديدة (الأوبوف) حيث يشغل المدير العام للمنظمة منصب الأمين العام للأوبوف. وهي مسؤولة عن توفير الأماكن وإدارة شؤون الموظفين وإدارة الشؤون المالية وخدمات المشتريات وغير ذلك من خدمات الدعم الإداري المتاحة للأوبوف بناء على بنود اتفاق مبرم بين المنظمة والأوبوف بتاريخ 26 نوفمبر 1982. وترد الأوبوف إلى المنظمة تكاليف تلك الخدمات وفقاً لبنود الاتفاق المذكور. ويتألف مجلس الأوبوف وهو الهيئة الرئاسية للأوبوف من ممثلي الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الدولية لحماية الأصناف النباتية الجديدة بتاريخ 2 ديسمبر 1961 كما عدلت. وبناء على النظام الداخلي للأوبوف ولائحته يمارس مكتب الاتحاد المؤلف من الأمين العام للأوبوف والموظفين، مهامه في استقلالية تامة عن المنظمة.

وعلاوة على إرجاع جميع الأموال التي تكبدتها المنظمة نيابة عن الأوبوف، تحصل المنظمة على مبلغ 618 ألف فرنك سويسري سنويا من الأوبوف لتغطية تكاليف الخدمات المتاحة بناء على الاتفاق المبرم بين المنظمتين. ولا توجد أية معاملات أخرى ذات شأن مع أطراف معنية خلال سنة 2014.

ويبين الجدول التالي عدد الموظفين في المناصب الإدارية الرئيسية وأجرهم المجمع. ولا تتاح القروض للموظفين في المناصب الإدارية الرئيسية ولا لأفراد أسرهم المقربين، بينما تُتاح للفئات الأخرى من الموظفين. كما لا يدفع أجر أو تعويض آخر للموظفين في المناصب الإدارية الرئيسية أو لأفراد أسرهم المقربين.



## *الملاحظة 21: الأموال الاحتياطية ورصيد الأموال*



يمثل رصيد أموال المنظمة النتيجة الصافية المتراكمة للعمليات في سنة 2014 وفي الفترات السابقة.

وتشمل عملية إعادة تقييم الفائض الاحتياطي نتائج إعادة تقييم (من التكلفة التاريخية إلى القيم العادلة) الأرض التي تملكها المنظمة والتي شيِّد المبنى الجديد عليها. وقد حددت القيمة العادلة بواسطة عملية تقييم مستقلة.

وتشمل الأموال الاحتياطية صناديق رؤوس الأموال العاملة التي أنشأتها جمعيات الدول الأعضاء لكل اتحاد لتمويل اعتمادات مقدمة في حالة وجود عجز مؤقت في السيولة.

ويضم رأس مال الويبو الفائض المتراكم وصناديق رؤوس الأموال العاملة التي تُشكل جزءا من صافي أصولها. ويدار رأس المال بناء على السياسة الخاصة بالأموال الاحتياطية والمبادئ المطبقة على استخدام الأموال الاحتياطية التي اعتمدتها جمعيات الدول الأعضاء في الويبو في سلسلة اجتماعاتها الثامنة والأربعين في سنة 2010 [الوثيقة A/48/9]. وتحدّد السياسة المستوى المستهدف من الفائض المتراكم كنسبة مئوية من النفقات المقدرة لفترة السنتين لكل اتحاد ينتمي إلى المنظمة. وإضافة إلى ذلك، يتحدد حسب الاتفاقات التعاهدية لكل اتحاد مستوى صناديق رؤوس الأموال العاملة. وتُدخر الأموال التي تبلغ المستوى المستهدف بالنسبة إلى الفائض المتراكم وصناديق رؤوس الأموال العاملة للحفاظ على مستوى كاف من السيولة ولتغطية أي عجز تشغيلي، إن حدث. ويجوز للجمعيات إتاحة الأموال الفائضة المتراكمة التي تتجاوز المستوى المستهدف لتمويل عملية إدخال تحسينات رأسمالية أو أية أولويات أخرى وفقاً لسياسة الأموال الاحتياطية التي وضعتها جمعيات الويبو.

وتضمن رصيد الفائضات المتراكمة في 31 ديسمبر 2014 أموالاً ووفق على استخدامها لمشروعات وفقاً لهذه السياسة. وبلغ الرصيد المتبقي للمشروعات الخاصة المعتمدة في تاريخ صدور هذا التقرير 25.6 مليون فرنك سويسري. ويبلغ الرصيد المتبقي من الجزء الممول من الاحتياطيات لخطة التنمية في تاريخ صدور هذا التقرير مليون فرنك سويسري. ومن الجدير بالملاحظة كذلك أن رصيداً قدره 0.6 مليون فرنك سويسري مازال باقياً على مشروعات بناء في 31 ديسمبر 2014. ولا تؤثر مشروعات البناء هذه في مستوى صافي الأصول خلال مراحل البناء، حيث أن المصروفات المتكبدة رُسملت على أنها عمل جارٍ. ويوضح الجدول التالي تفاصيل المشروعات الممولة من الاحتياطيات وصافي النفقات خلال العام:



## *الملاحظة 22: التوفيق بين بيان مقارن للميزانية وبيان الأداء المالي*

أُعد برنامج وميزانية الويبو على أساس الاستحقاق المعدّل وفقاً للنظام المالي ولائحته، ووافقت عليهما جمعيات الدول الأعضاء. وقد حددت وثيقة البرنامج والميزانية ميزانية تقديرية لفترة السنتين 2012 /13 قدرها 647.4 مليون فرنك سويسري. وبالنسبة إلى سنة 2014، وهي السنة الأولى من الثنائية، فقد بلغت الإيرادات المقدرة في الميزانية الأصلية والميزانية النهائية 351.3 مليون فرنك سويسري، كما بلغت المصروفات المقدرة 337 مليون فرنك سويسري. وأما الإيرادات الفعلية على أساس الاستحقاق المقارن المتغير للسنة الأولى من الثنائية فقد بلغت 378.7 مليون فرنك سويسري. وبلغت المصروفات الفعلية على أساس الاستحقاق المقارن المتغير للسنة الأولى من الثنائية 308.8 مليون فرنك سويسري.

ويُقدم تقرير أداء البرنامج للفترة 2012/2014 شرحا لكل من التغييرات التي حدثت في الميزانية الأصلية والميزانية النهائية بعد التحويلات، والاختلافات المهمة بين الميزانية والمبالغ الفعلية. وتُعد ميزانية الويبو وحساباتها المالية باستخدام أساسين مختلفين هما بيان الوضع المالي وبيان الأداء المالي. أما بيان التغيّرات في الأصول الصافية وبيان حركة الأموال فيُعدان على أساس الاستحقاق الكامل، بينما يُعد بيان مقارن للميزانية والمبالغ الفعلية (البيان المالي الخامس) على أساس الاستحقاق المعدل.

وكما يقتضي المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فقد وفِّق بين المبالغ الفعلية الواردة على أساس مقارن في البيان المالي الخامس والمبالغ الفعلية في الحسابات المالية التي تحدد أية اختلافات في الأساس والتوقيت والاختلاف بحسب الجهة المعنية. ومع أن الجمعيات تعتمد ميزانية الويبو على أساس فترة سنتين فإنها تُعد تقديرات منفصلة لكل سنة من السنتين**؛** وبناء على ذلك، لا يوجد اختلافات في توقيت الإبلاغ عنها. وتُعزى الاختلافات في الأساس إلى إعداد الميزانية المعتمدة على أساس غير أساس الاستحقاق المحاسبي الكامل. وتشمل الاختلافات في الأساس اهتلاك الأصول وتسجيل المخصصات بالكامل وتأجيل الإيرادات غير المحصّلة. وتُعد الاختلافات بحسب الجهة المعنية مؤشرا على إدراج المشروعات الممولة من الأموال الاحتياطية في الحسابات المالية للويبو، وهي مشروعات لم ترد في الوثيقة المنشورة لبرنامج وميزانية الويبو. كما تُعزى الاختلافات في العرض إلى معاملة المكاسب المتعلقة بالممتلكات الاستثمارية بوصفها أنشطة استثمارية في البيان المالي الرابع.



## *الملاحظة 23: الإيرادات*



المبالغ المبينة في باب البرنامج والميزانية هي الإيرادات الفعلية المحصلة المتعلقة بميزانية المنظمة كما اعتمدتها الجمعيات. وأما المساهمات الطوعية فهي الإيرادات المحصلة من تبرعات من جهات مانحة لفائدة مشروعات فردية تحت حسابات فردية غير مدرجة في البرنامج والميزانية.

وتتعلق التسويات المنجزة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أساساً بتأجيل الإيرادات غير المحصّلة. وتؤجل الإيرادات المتأتية من المساهمات الطوعية إلى حين تحصيلها من خلال تقديم الخدمات الخاصة التي نصت عليها خطة العمل المتفق عليها مع الجهة المانحة.

وتؤجل الإيرادات المتأتية من رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي إلى حين تحصيلها من خلال نشر الطلب الدولي وفقاً للقواعد المطبقة في كل اتحاد.

## *الملاحظة 24: المصروفات*



تُقيد المصروفات في البرنامج والميزانية والحسابات الخاصة والمشاريع الممولة من الأموال الاحتياطية على أساس الاستحقاق المعدل، حيث تقيد المصروفات عندما تستلم السلع وتقدم الخدمات. ومع ذلك تدون، قبل تطبيق التسويات وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تكاليف اقتناء المعدات والمصروفات المتعلقة بإعداد قوائم الموجودات والمصروفات المتعلقة بالبناء كمصروفات عندما تسدد، ولا تقيد مخصصات مستحقات الموظفين ما بعد الخدمة إلا في حدود ما موِّل. وخلال عام 2014 ووفقاً للفقرة 39 من وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 15/2014، قيد رسم إضافي قدره 6 بالمئة يخص تكاليف الموظفين لزيادة المخصصات لمستحقات ما بعد الخدمة.

وإضافة إلى ذلك، لا تقيد التغييرات في مخصصات القروض المشكوك فيها واهتلاك المعدات والمباني وإتاحة المعدات كمصروفات على أساس الاستحقاق المقارن المتغير. إذ إن تكاليف اهتلاك المباني (7.1 مليون فرنك سويسري) والأصول غير الملموسة (1.2 مليون فرنك سويسري) والمعدات (0.8 مليون فرنك سويسري) توضع تحت باب التسويات بناء على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وإضافة إلى ذلك فإن تحويل تكاليف البناء والإضافات إلى المباني (30.4 مليون فرنك سويسري) إلى أصول ثابتة مدرج أيضا في التسويات بناء على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

## *الملاحظة 25: الأدوات المالية*

المنظمة معرضة لمخاطر معينة ناتجة عن صرف العملات الأجنبية والائتمان وسعر الفائدة والسيولة تنشأ في السياق الطبيعي لأعمالها. وترد في هذه الملاحظة معلومات حول تعرض المنظمة لكلٍ من المخاطر سالفة الذكر والسياسات والعمليات الموجهة إلى قياس المخاطر وإدارتها.

**القيم العادلة**

فيما يلي مقارنة حسب الفئة للمبالغ المرحلة والقيمة العادلة للأدوات المالية لدى المنظمة.





وتدرج القيمة العادلة للأصول والخصوم المالية بالمبلغ الذي يمكن مبادلة الأداة به في معاملة متداولة بين طرفين راغبين، بخلاف ما كان في بيع مفروض أو تصفية. وقد استخدمت الأساليب والافتراضات التالية لتقدير القيم العادلة:

* النقد والإيداعات قصيرة الأجل، والمبالغ المستحقة من معاملات تبادلية، والحسابات الدائنة، وغير ذلك من الخصوم المتداولة تداني مبالغها المرحلة إلى حد بعيد نظراً لقصر أجل استحقاق هذه الأدوات.
* تقيم المنظمة القروض والمبالغ المستحقة طويلة الأجل استناداً إلى معلمات معينة مثل معدلات الفائدة وخصائص المخاطر. وقد رصدت مبالغ مقابل المبالغ المستحقة من معاملات غير التبادلية تغطي المبالغ المستحقة من الدول الأعضاء التي سقط حقها في التصويت بموجب الفقرة 5 من المادة 11 من اتفاقية الويبو وللمساهمات المستحقة من أقل البلدان نمواً المجمدة بقرار من الجمعيات. وأما القرض الميسر لمؤسسة مركز جنيف الدولي فيقيد بالتكلفة المستهلكة بقيم تستند إلى التدفقات النقدية مخفضة بمعدل خصم 1.48 بالمئة. وتقيد الضرائب الأمريكية المدفوعة بتكلفتها الاستهلاكية وتستند قيمتها إلى التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الخصم البالغ 1.81 بالمئة.

**مخاطر الائتمان**

مخاطر الائتمان هي مخاطر تكبد المنظمة خسائر مالية في حالة تخلف الأطراف المناظرة في الأدوات المالية عن الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية، وهي تنشأ أساساً مما للمنظمة من قروض ومبالغ مستحقة ونقد ونقد معادل. ويمثل المبلغ المرحل للأصول المالية أقصى مستوى من مخاطر الائتمان. وكان أقصى مستوى للتعرض لمخاطر الائتمان في 31 ديسمبر 2014 كما يلي:



وتتأتى المبالغ المستحقة للمنظمة من معاملات غير تبادلية بشكل حصري تقريبا من الدول الأعضاء التي تمثل حكومات ذات سيادة وبالتالي فإن مخاطر الائتمان تعتبر مخاطر صغيرة. وقد خصصت أموال مقابل قيمة أصول الحسابات المدينة لإبراز الأموال المستحقة التي لا يتوقع أن تسدد في الأجل القصير.

ويحتفظ بأموال الاستثمار في بنوك ذات مخاطر سيادية ومعدلات ثقة لا تقل عن ألف ألف. وتقلل المنظمة من مخاطر الائتمان على ما لديها من نقد ونقد معادل إلى الحد الأدنى عن طريق حفظ الأغلبية العظمى من أموالها في بنوك تصنيفات ائتمانية من الدرجة العالية أو المتوسطة العليا. ومع ذلك، يحتفظ بأموال في حالات معينة في بنوك ذات تصنيف من الدرجة المتوسطة الدنيا لأغراض تشغيلية محددة. ووفقاً لذلك، فإن تصنيفات الائتمان الملحقة بالنقد والنقد المعادل كما يلي:



**مخاطر السيولة**

مخاطر السيولة هي مخاطر عجز المنظمة عن الوفاء بالتزاماتها عندما يحل أجلها. والمنظمة غير معرضة لخطر جسيم يتعلق بالسيولة حيث أنها تملك موارد نقدية ملحوظة غير مقيدة تغذى من نتائج عملياتها. وقد طورت سياسة المنظمة الاستثمارية لضمان إدارة الاستثمارات بالأساس في شكل ودائع سيولة قصيرة الأجل. ويرد في الجدول التالي تحليل لآجال قروض الويبو. ويشمل تحليل أجل قرض بنك كانتون جنيف وبنك كانتون فو في 31 ديسمبر 2014، دفعة سنوية قدرها 3.9 مليون فرنك سويسري (أي 3 بالمئة من مجموع قيمة القرض) ودفعة إجمالية قدرها 24 مليون فرنك سويسري في نوفمبر 2015 ودفعة قدرها 16 مليون فرنك سويسري في يناير 2016:





**مخاطر العملات**

تتلقى المنظمة إيراداتها من الرسوم والمساهمات الطوعية بعملات معينة وتتكبد مصروفات بعملات غير العملة التي تعمل بها وهي الفرنك السويسري، وهي معرضة لمخاطر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تقلب أسعار الصرف. والمنظمة معرضة أيضا لمخاطر تتعلق بسعر الصرف الناتجة عن الفوارق بين عملات المبالغ المدفوعة لإدارات البحث الدولي بناء *على اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات* والمبالغ التي تحصلها مكاتب البراءات الوطنية لرسوم البحث الدولي من مودعي طلبات البراءات الدولية.

والمنظمة معرضة كذلك لمخاطر سعر صرف العملات فيما يتعلق بتكلفة المعاش التقاعدي للموظفين الذين كانوا قد دخلوا في صندوق الويبو المقفل للمعاش التقاعدي وأصبحوا الآن أعضاء في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ويضاف إلى ذلك وجود مكاتب خارجي للويبو في البرازيل والصين واليابان وروسيا وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية لديها أصول محدودة بالعملة المحلية. ولا تستعمل المنظمة أدوات مالية للوقاية من المخاطر الناتجة عن صرف العملات إلا في حدود ضيقة، وذلك على وجه التحديد للاستثمارات قصيرة الأجل والتي تحول في إطارها الفرنكات السويسرية إلى يورو لفترة تصل إلى شهرين. ولا توجد في تاريخ إعداد التقرير المالي أي عقود وقاية من هذا النوع.

**تحليل الحساسية لأسعار صرف العملات**

يستند تحليل الحساسية لأسعار صرف العملات إلى تحركات معقولة في أسعار. وقد طُبق معدل قدره 10.0 بالمئة استناداً إلى تراجع قيمة العملات الأخرى أمام الفرنك السويسري في الأشهر التالية لإعلان البنك المركزي السويسري في 15 يناير 2015 (انظر الملاحظة 27 – أحداث طرأت بعد تاريخ تقديم التقرير المالي). وطبق ذلك على الأصول المالية والخصوم المالية المحتفظ بها بعملات خلاف الفرنك السويسري لتلخيص الأثر في الفائض في الجدول التالي:



**مخاطر السوق**

مخاطر السوق هي مخاطر التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة، مما يؤثر في إيرادات المنظمة أو قيمة ما تحتفظ به من أدوات مالية. والمنظمة معرضة إلى حد يسير لخطر انخفاض سعر الفائدة، حيث إن 0.22 بالمئة فحسب من ميزانيتها التشغيلية ممولة من إيرادات محصلة من عائدات الاستثمارات. وإن أسعار الفائدة على قرض إنشاء المبنى الجديد من بنك كانتون جنيف وبنك كانتون فو ثابتة طوال فترة سحب القرض. ولا تستخدم المنظمة أدوات مالية للوقاية من المخاطر المتعلقة بسعر الفائدة. وفيما يلي بيان لأسعار الفائدة وآجال الأدوات المالية في 31 ديسمبر 2014 و31 ديسمبر 2013:





**تحليل الحساسية لأسعار الفائدة**

لو كان متوسط سعر الفائدة خلال العام أعلى أو أدنى بمقدار 50 نقطة أساس لتأثر إيراد الفائدة أو مصروف الفائدة على النحو التالي:



## *الملاحظة 26: مكاسب وخسائر متعلقة بسعر صرف العملات*



تحقق المنظمة أرباحا وتتكبد خسائر تتعلق بسعر صرف العملات على معاملات حسابات دائنة وحسابات مدينة بعملات أخرى غير الفرنك السويسري استنادا إلى معدل سعر الصرف المطبق في تاريخ المعاملات. وتتحقق أرباح وخسائر تتعلق بسعر صرف العملات أيضا من رسوم الإيداع الدولي ورسم المعالجة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات عندما تحصلها المنظمة بعملات أخرى غير الفرنك السويسري، ومن المبالغ المدفوعة إلى إدارات البحث الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات والتي تقدر قيمتها بعملة هذه الإدارات ولكن الويبو تحصلها بالفرنك السويسري أو يحصلها مكتب تسلم الطلبات الوطني بالعملة المحلية. وإضافة إلى ذلك، تقيد في البيانات المالية الأرباح والخسائر غير المحققة المتعلقة بإعادة تقييم حسابات البنوك وغير ذلك من الأصول النقدية والخصوم بالفرنك السويسري بسعر الصرف المطبق في تاريخ تقديم التقرير. ويقيد الأثر الصافي لجميع الأرباح والخسائر البالغة 0.9 مليون فرنك سويسري والمتعلقة بسعر الصرف ضمن الإيرادات في بيان الأداء المالي، بصورة رئيسية في سطر رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات.

## *الملاحظة 27: أحداث طرأت بعد تاريخ تقديم التقرير المالي*

تحدد تاريخ 31 ديسمبر 2014 لكي تقدم الويبو تقريرها المالي، كما أُذن بإصدار بياناتها المالية في تاريخ 1 مايو 2015.

في 15 يناير 2015، أعلن البنك الوطني السويسري (البنك المركزي السويسري) أنه سياسة الحفاظ على سعر الصرف الأدنى البالغ 1.20 فرنك سويسري لليورو الواحد. وكانت هذه السياسة مطبقة منذ 6 سبتمبر 2011. وبعد الإعلان، شهد الفرنك السويسري ارتفاعاً ملحوظاً بينما تراجعت جميع العملات الأخرى بنسبة متوسطها 15.0 بالمئة أمام الفرنك السويسري في أسواق العملات. وكانت أسعار الصرف في الأمم المتحدة والسارية اعتباراً من 15 يناير 2015 قد نُشرت قبل ذلك الإعلان بيومين وعليه لم تدمج أثر الإعلان. ولكن نُشرت أسعار الصرف الجديدة للأمم المتحدة في 29 يناير و26 فبراير و11 مارس 2015. وفيما يخص العملات الثلاث التي تتلقى بها المنظمة جزءاً ملحوظاً من رسومها، بخلاف الفرنك السويسري، يوضح الجدول التالي النسبة المئوية للانخفاض في تراجع قيمة هذه العملات أمام الفرنك السويسري استناداً إلى أسعار الصرف في الأمم المتحدة المنشورة قبل الإعلان وبعده:



وكما يتبين من الجدول أعلاه، ففي أعقاب الخسارة المتوسطة الأولية البالغة 15 بالمئة، تعافت العملات الثلاث جميعها بدرجات مختلفة على مدار الشهرين التاليين رغم أن اليورو ظل منخفضاً بنسبة 11.4 بالمئة مقارنة بقيمتها قبل إعلان البنك المركزي السويسري. ورغم أنه يصعب حساب تقدير كامل للأثر المالي لارتفاع قيمة الفرنك السويسري في عام 2015 على الويبو، فمن الواضح أنه سيؤثر سلباً على رسوم الويبو الواردة عن طلبات البراءات المدفوعة بعملات غير الفرنك السويسري خلال الربع الأول من العام على الأقل. ونتيجة لارتفاع قيمة الفرنك السويسري، أعلنت مبالغ معادلة جديدة بعدد من العملات فيما يخص رسوم الإيداع الدولي بناء على نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ورسوم المعالجة، على أن تدخل هذه المبالغ حيز النفاذ في 1 أبريل 2015. وشمل ذلك اليورو وليس الدولار الأمريكي والين الياباني اللذين لم يستوفيا شروط تحديد مبلغ معادل جديد نظراً إلى استعادتهما جزءاً كبيراً من قيمتهما أمام الفرنك السويسري. واستناداً إلى تحليل للمبالغ المعادلة لإيداعات عامي 2014 و2015 وأسعار الصرف في الأمم المتحدة إثر إعلان البنك المركزي السويسري، تراوحت خسائر الصرف المقدرة لدى تحصيل رسوم الإيداع بين مليوني وخمسة ملايين فرنك سويسري (انظر الصفحة 12 – مناقشة وتحليل البيان المالي). ويرتهن هذا التقدير بنمط التدفقات النقدية المستقبلية لرسوم الإيداع الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات فضلاً عن حركات أسعار الصرف بعدما نُشرت أسعار الصرف في الأمم المتحدة في 11 مارس 2015.

## *الملاحظة 28: إعداد تقارير القطاعات*

تُعرض تقارير القطاعات في شكل يمثل مختلف الاتحادات والقطاعات التي تتألف منها المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وقد أنشئت الاتحادات بموجب مختلف المعاهدات التي تديرها الويبو.

ووحِّدت تقارير اتحادات الويبو الممولة من الاشتراكات لأغراض تتعلق بالتقديم. وتشمل هذه الاتحادات اتحادات باريس وبرن ولوكارنو ونيس وفيينا والتصنيف الدولي للبراءات إلى جانب المهام التي تغطيها اتفاقية الويبو. ويخضع كل من اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات واتحاد مدريد (العلامات التجارية) واتحاد لاهاي (النماذج والرسوم الصناعية) واتحاد لشبونة (تسميات المنشأ) لجمعية عامة تجتمع سنويا لاعتماد الميزانية واتخاذ إجراءات أخرى حسبما يكون مناسبا بناء على المعاهدات المعنية.

وتملك المنظمة ككل الأصول والخصوم، خلاف الأموال الاحتياطية التي تكون صافي الأصول، وهي مسؤولة عنها، وليس لاتحادات أو قطاعات بعينها أصول أو خصوم. وتدعم الأصول والخصوم عامة عددا كبيرا من الأنشطة التي تقدم الخدمات في إطار الاتحادات المتعددة (القطاعات). ويتعلق الاستثناء الوحيد بالملكية الاستثمارية في ميران الذي ترجع ملكيته إلى اتحاد مدريد. وبناء على ذلك، فإن الأصول والخصوم الفردية لا تذكر عند الكشف عن المعلومات المتعلقة بالقطاعات أو الاتحادات الفردية. ولا تبين القطاعات الفردية إلا صافي الأصول/الممتلكات بما في ذلك صناديق رؤوس الأموال العاملة.

وتسند معظم الإيرادات في حسابات الويبو بحسب كل اتحاد. ووزعت الإيرادات المحصلة من الفوائد على الاتحادات استنادا إلى مجموع المبالغ الاحتياطية من السيولة والإيرادات المتداولة في سنة 2014. وتقسم المصروفات بحسب كل برنامج ثم يعاد تخصيصها ثانية لفائدة الاتحادات المختلفة استنادا إلى منهجية تحظى بقبول الجمعية العامة للويبو حيث إن هذه العملية جزء من اعتماد برنامج الويبو وميزانيتها للفترة 15/2014.

وخصص جزء منفصل للإسهامات الطوعية وهي أموال تديرها الويبو نيابة عن الجهات المانحة لتنفيذ برامج تتعلق بولاية الويبو. وتحسب الإيرادات والمصروفات المتصلة بالمساهمات الطوعية (حسابات خاصة) بشكل منفصل في نظام المحاسبة المالية

وتقسم جميع المصروفات على الاتحادات التي تتشكل منها القطاعات استنادا إلى منهجية التوزيع المعتمدة. وتدون مصروفات قطاع الحسابات الخاصة المتعلقة بالمساهمات الطوعية المقدمة للمنظمة، بوصفها تكاليف متداولة. وتعتبر تكاليف برنامج الدعم التي تكبدتها الاتحادات لدعم الحسابات الخاصة التكاليف الوحيدة المشتركة بين القطاعات. وتمول الحسابات الخاصة تكاليف برنامج الدعم استنادا إلى نسبة مئوية من إجمالي النفقات المباشرة المحددة في الاتفاق المبرم مع الجهة المانحة.

**الإيرادات والمصروفات والاحتياطي بحسب كل قطاع**



ملحوظة: تولى اتحاد مدريد تمويل مساهمة اتحاد لاهاي في برنامج تحديث التكنولوجيا المعلوماتية لأنظمة لاهاي ومدريد الدولية للتسجيل وقدرها 3 ملايين فرنك سويسري. وسوف يسدد اتحاد لاهاي المبلغ إلى اتحاد مدريد بمجرد أن يسمح مستوى صندوق الاحتياطي لاتحاد لاهاي بذلك.

**المرفق الأول**

**بيان الوضع المالي حسب مصدر التمويل [غير مراجع]**

**في 31 ديسمبر 2014**

***(بآلاف الفرنكات السويسرية)***



**المرفق الثاني**

**بيان الأداء المالي حسب مصدر التمويل [غير مراجع]**

**للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014**

***(بآلاف الفرنكات السويسرية)***



**المرفق الثالث**

**حسابات خاصة بحسب مساهمة المانحين**

***(بالفرنك السويسري)***



أعد هذا الجدول بما يتفق مع متطلبات الإبلاغ إلى الجهات المانحة في إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة التي لا تشمل مستحقات النفقات. ولا يشمل هذا الجدول تسويات الأرصدة الختامية في (31 ديسمبر 2014) بناء على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لكنها أُدرجت ضمن المبالغ المستلمة قبل استحقاقها المبينة في الملاحظة 14 (انظر سطر. الإيرادات غير التبادلية المؤجلة).

**المرفق الرابع**

**الإكراميات المدفوعة من الويبو**

تنص المادة 10.5 من النظام المالي على أنه يجب إدراج بيان موجز بمدفوعات الإكراميات للسنة التقويمية في بيانات المنظمة المالية.

وقد قيدت المنظمة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 إكرامية واحدة. وكانت قيمة هذه الإكرامية 500 12 فرنك سويسري وقدمت في أوائل عام 2015 إلى مدير عام سابق للمنظمة كتسديد لشهرين من تكاليف التأجير التي تكبدها بعد انتهاء ولايته.

[نهاية الوثيقة]